

**جهود ابن مالك النحوية في القراءات
القرآنية، دراسة في شواهد التوضيح
والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**

إعداد:

د. عبد الحمدي بن محمد بن أحمد آل مهدي

أستاذ النحو واللغة المساعد

وكيل الكلية للشؤون التعليمية

كلية العلوم والآداب

جامعة نجران

جهود ابن مالك النحوية في القراءات القرآنية، دراسة في شواهد
التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح

عبد الهادي بن مداوي بن أحمد آل مهدي

قسم النحو واللغة المساعد ووكيل الكلية للشؤون التعليمية كلية العلوم
والآداب جامعة نجران

البريد الإلكتروني: amalmahdi@nu.edu.sa

الملخص :

هذا البحث بعنوان: " جهود ابن مالك النحوية في القراءات القرآنية، دراسة في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، إذ يقوم على جمع القراءات القرآنية التي وردت في كتاب شواهد التوضيح لابن مالك، ودراستها، ومعرفة أقوال النحويين فيها، ثم رأي ابن مالك فيها، وسبب قوله بذلك، مع موازنة رأي ابن مالك بآراء النحويين وآرائه في كتبه الأخرى، ثم بعد ذلك أذكر رأيي مبيّنًا سبب القول به، وقد خرج البحث بثلاث عشرة مسألة، ثم الخاتمة والمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: جهود- ابن مالك- القراءات القرآنية- النحوية- شواهد التوضيح والتصحيح

Ibn Mālik's Grammatical Debates on the Qur'an Readings: A Study of *Shawāhid al-tawḍīḥ wa-al-taṣḥīḥ li-mushkilāt al-Jāmi' al-ṣaḥīḥ*

AL-MAHDI, ABDULHADI MADAWA A

Arabic Grammar and Language & Vice Dean For Educational Affairs College of Sciences and Literature Najran University

Abstract:

This research examines “**Ibn Mālik's grammatical debates on the Qur'an readings (*Qirā'āt*): A Study of *Shawāhid al-tawḍīḥ wa-al-taṣḥīḥ li-mushkilāt al-Jāmi' al-ṣaḥīḥ*””. The research is based on collecting the Qur'anic readings that were recorded in Ibn Mālik's Book of *Shawāhid al-tawḍīḥ*, studying them, and highlighting grammarians' views on these readings. The research will then evaluate Ibn Mālik's comments on such Qur'anic readings, and the reason of why he said that. This will be followed by comparing Ibn Mālik's view to other grammarians and also to his opinions that were recorded in his other books. I will conclude my opinion by explaining its justifications. In total, the research is concluded in thirteen issues, in addition to the conclusion and the bibliography.**

Key Words: Effors -Ibn Mālik - *Qirā'āt* - Qur'anic readings – grammatical- *Shawāhid al-tawḍīḥ*

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأزكى التسليم. أما بعد:

فلقد اهتم ابن مالك بعدة علوم من أهمها النحو والتصريف والقراءات القرآنية، وغيرها، وقال عنه السيوطي: أنه إمام النحويين وحافظ اللغة، وتصدر بحلب لإقراء العربية وصرف همته إلى إتقان لسان العرب، حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأرعى على المتقدمين.

وكان إماماً في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيتها، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى، وحبيراً لا يبارى^(١).

له عدد من المؤلفات في النحو واللغة، وله الألفية المشهورة في النحو، وقد شرحها كثير من العلماء.

وبناءً على هذا عقدت النية مستعيناً بالله على أن يكون هذا البحث بعنوان "جهود ابن مالك النحوية في القراءات القرآنية، دراسة في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"

وتكمن أهمية هذا البحث في نقاط عدة، من أبرزها:

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، د.ط، د.ت، ١/ ١٣٠.

١- أنه يدرس النحو دراسة تطبيقية، إذ يدرس الأحكام من خلال النصوص، وليس دراسةً نظريةً فحسب، فهذا الموضوع يرتبط بالجانب التطبيقي.

٢- إبراز آراء ابن مالك النحوية، وبيان موقفه من القراءات القرآنية.

٣- الموازنة بين رأي ابن مالك وآراء النحويين.

٤- تتبع آراء ابن مالك في جميع مؤلفاته.

٥- التعرف على القراءات القرآنية في موضع الدراسة، ومعرفة التوجيه النحوي لكل قراءة.

وقد سعى هذا البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما القراءات الواردة في الآية؟

٢- ما رأي النحويين في هذه القراءة؟ وما التوجيه النحوي لها؟

٣- ما رأي ابن مالك في هذه القراءة؟ وما التوجيه النحوي لها؟

أما الدراسات السابقة فهناك بعض الدراسات حول ابن مالك ومؤلفاته، ولكن لم أجد من اهتم بالقراءات القرآنية عنده خاصة في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح إلا قليلاً، من أهم هذه الدراسات:

١- الفكر النحوي لابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح

لمشكلات الجامع الصحيح، للباحث: أحمد عبد السلام الرواشدة، ومحمد أمين الروابدة، وهي رسالة ماجستير مشتركة بين اثنين في جامعة مؤتة، عام ٢٠٠٧م وقد سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن شخصية ابن مالك نحويًا في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح وبيان مدى موافقته ومخالفته

للنحاة، وقد جاءت هذه الرسالة في خمسة فصول، ثم الخاتمة التي توصل لها الباحث وهي أن ابن مالك يحترم السماع ولاسيما الحديث النبوي الشريف، لأن كتابه شواهد التوضيح مبني على الأحاديث، ثم يضع القاعدة على الأحاديث.

فهذه الدراسة تركز على موقف ابن مالك من الأحاديث النبوية الشريفة.

٢- موقف ابن مالك الأندلسي من القراءات القرآنية، للباحث: عبد الإله محمود فلاح اللواما، وهي رسالة ماجستير في الجامعة الهاشمية، عام ٢٠٠٩م حيث قسم الباحث الرسالة إلى قسمين: نظري وعملي، تناول في النظري ابن مالك وحياته ومنهجه، وموقف النحويين من القراءات القرآنية، ثم التعريف بها وعلاقتها بالقرآن الكريم، وكل ما يتصل بعلم القراءات، أما الجانب العملي فتناول فيه المستوى النحوي والصرفي والصوتي، ثم موقف ابن مالك من القراءات القرآنية في كتابه شرح التسهيل.

٣- الدرس النحوي في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك، للباحث: صالح بن عبد العظيم الشاعر، وهو بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بأسبوط، عام ٢٠١١م فقد حاول في هذا البحث عرض نوع من الدرس النحوي، قام على أساس اتخاذ الحديث الشريف أساساً للقاعدة النحوية، حيث ذكر الباحث أن ابن مالك يتأكد من صحة الحديث ولفظه، ثم يذهب ليخرج الحديث بكل وجه ممكن، وهذا البحث عدد من المسائل، وركز فيه الباحث على صحة الاستشهاد بالحديث الشريف وبناء القاعدة على ذلك.

٤- منهج الاستدلال عند ابن مالك من خلال شواهد التوضيح والتصحيح، للباحث: عمر آجة، وهو بحث منشور في مجلة البلاغ الحضاري، عام ٢٠١٨م حيث تناول الباحث في بحثه عصر ابن مالك وبيئته، وحياته وشيوخه، وتلامذته ومؤلفاته، ومنهجه النحوي، ثم تحدث عن منهج ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح عامة، فلم يفصل القول في القراءات القرآنية وتوجيه ابن مالك لها.

فواضح مما سبق اختلاف دراستي عن الدراسات السابقة، إذ ستكون دراستي حول جهود ابن مالك وتوجيهاته النحوية في القراءات القرآنية في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح، وقد درستُ جميع القراءات الواردة في الكتاب، فلم أكتفي ببعضها كما في بعض الدراسات، ولا أكتفي بتبيين منهج ابن مالك بدون دليل كما في بعض الدراسات السابقة.

وقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تتبع آراء ابن مالك النحوية في جميع كتبه، ومناقشتها، وتحليلها، وبيان منهجه فيها، ومقارنتها بأقوال النحويين، حيث جمعتُ ثلاث عشرة مسألة، وأوردتها في هذا البحث مرتبة كترتيبها في كتاب شواهد التوضيح، وحددت الموضوع الإعرابي في كل مسألة، ثم ذكرت إعراب النحويين في الموضوع المحدد، ثم ذكرت رأي ابن مالك، ثم بينت مخالفته للنحاة وموقفه من القراءة القرآنية، وفي آخر المسألة أضعف الأقوال التي أرى أنها ضعيفة، مع بيان ضعفها، وأرجح الأقوال التي أرى أنها راجحة مع ذكر أسباب ترجيحها.

وفي الختام أحمد الله وأشكره أن وفقني في هذا البحث وأعانني على إتمامه، فله الحمد والمنة أولاً وأخيراً.

١ - رفع الفعل بعد (إن) المتصل بها (ما): كما في قوله تعالى: ﴿

فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشْرِ أَحَدًا ﴾ مريم: ٢٦ .

ذكر النحويين أن النون في قوله تعالى: (ترين) هي نون التوكيد وليست نون الرفع، لأن الفعل بعد (إن) مجزوم بحذف النون^(١).

وذكر ابن هشام أن جعل النون بعد (إن) للرفع شاذ^(٢).

أما ابن مالك فقد أجاز أن تكون النون للرفع بعد (إن)، واستدل على ذلك بقراءة طلحة في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيَنَّ ﴾ مريم: ٢٦، (ترين) بسكون

(١) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، إبراهيم بن السري، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ٣/ ٣٢٧، واللمع في العربية، ابن جنبي، أبو الفتح عثمان، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ط، ١٩٧٢م، ص ٢٠٠، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، د.ت، ٨٧٢/ ٢، وشرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، يعيش بن علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ، ٥/ ١١٥، ١٦٩، والتحرير والتنوير، ابن عاشور، محمد الطاهر، الناشر: الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م، ٨ب/ ١٠٨، ١٠/ ٤٩، والبرهان في علوم القرآن، الزركشي، محمد بن بهادر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة، بيروت، د.ط، ١٣٩١هـ، ٤/ ٢٤٥.

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م، ص ٤٤٤.

الياء وتخفيف النون^(١)، واستدل بقول أبي جهل لأبي صفوان: "إنك متى يراك الناس قد تخلفت وأنت سيد أهل الوادي تخلفوا معك"^(٢).

فهو يرى ثبوت الألف في (يراك) بعد (متى) الشرطية وكان حقها الحذف، أو أن (متى) شُبّهت بـ (إذا) فما بعدها مرفوع، ونظير هذه حمل (إن) على (لو) والعكس.

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن مالك ضعيف، لأن سيبويه ذكر أن هذه النون للتوكيد عندما قال: "لَمَّا وَقَعَ التَّوْكِيدَ قَبْلَ الْفِعْلِ أُلْزِمُوا النَّونَ آخِرَهُ كَمَا أُلْزِمُوا هَذِهِ اللَّامَ. وَإِنْ شئتَ لَمْ تَقْهَمْ النَّونَ كَمَا أَنَّكَ إِنْ شئتَ لَمْ تَجِءْ بِهَا. فَأَمَّا اللَّامُ فَهِيَ لِأَزْمَةٍ فِي الْيَمِينِ، فَشَبَّهُوا مَا هَذِهِ إِذْ جَاءَتْ تَوْكِيدًا قَبْلَ الْفِعْلِ بِهَذِهِ اللَّامِ الَّتِي جَاءَتْ لِإِثْبَاتِ النَّونِ. فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلِكَ: إِمَّا تَأْتِينِي آتَكَ، وَأَيُّهُمْ مَا يَقُولَنَّ ذَاكَ تَجْزَهُ. وَتَصْدِيقَ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَأَمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ أَبْغَاءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ﴾ الإسراء: ٢٨ وقال عز وجل: ﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ مريم: ٢٦^(٣).

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، أبو الفتح عثمان، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢/٤٢، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، محمد بن عبد الله، تحقيق: طه محسن، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥هـ، ص ٧٢.

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الحنفي، بدر الدين العيني، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت، ١٦/١٥٨.

(٣) الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ، ٣/٥١٥.

وذكر الزجاج أن النون في قوله تعالى: ﴿ تَرَيْنَّ ﴾ مريم: ٢٦ ، النون الأولى من النون المشددة والياء^(١).

وذكر النحاس أن النون في ﴿ تَرَيْنَّ ﴾ زيدت للتوكيد^(٢).

وذهب العكبري إلى أن أصل الفعل (ترين) (ترأين) فهو مثل ترغيبين؛ وعلى هذا تكون الهمزة عين الفعل، والياء لامه، ويكون مبني من أجل نون التوكيد مثل (لتضربن)^(٣).

أما الحديث الشريف الذي استشهد به ابن مالك فليس (إن) و(ما) وثبوت نون المضارع، ولكنه حمل عليه.

فابن مالك خالف الجمهور عندما جعل النون في ﴿ تَرَيْنَّ ﴾ نون الرفع، وهذا يدل على أنه لا يضع القاعدة إلا بعد سماع القراءات القرآنية.

٢- حذف المضاف إليه

ذكر ابن السراج أنه عند حذف المضاف إليه، فإن المضاف يُبنى على الضم أو الكسر، مثل: حيثُ وقبلُ وبعْدُ وأمسٍ وغيرها^(٤).

(١) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٣/ ٣٢٧.

(٢) إعراب القرآن، النحاس، ٣/ ١٠.

(٣) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، عبد الله بن الحسين، تحقيق: علي محمد الجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، د.ت، ٢/ ٨٧٢.

(٤) الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، د.ط، د.ت، ٢/ ١٤٢، ١٤٣.

وذكر ابن يعيش أنه قد جاء عنهم حذف المضاف إليه، وهو أقل من حذف المضاف، وأبعد في القياس، وذلك لأن الغرض من المضاف إليه التعريف، والتخصيص، وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف، كان نقضاً للغرض، وتراجُعاً عن المقصود^(١).

وقال في موضع آخر: "حذف المضاف إليه قبيح، فاعرفه"^(٢).

والذي عليه أكثر النحويين أنه يجوز حذف المضاف إليه وبقاء المضاف منوناً^(٣).

وابن جني كأنه لا يحبذ حذف المضاف إليه والتعويض عنه بالتثوين في المضاف خاصة (إذ)، وذلك عندما قال: "على أنه حذف المضاف إليه أوان، فعوض التثوين منه، على حد قول الجماعة في تثوين إذ، وهذا ليس بالسهل، وذلك أن التثوين في نحو هذا إنما دخل فيما لا يضاف إلى الواحد وهو إذ"^(٤).

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢ / ٢٠١.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ٣ / ١٧١.

(٣) أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، عثمان بن عمر، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩ هـ، ٢ / ٧٢٥، والتذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان، محمد بن يوسف، تحقيق: حسن هندأوي، الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، ط ١، د.ت، ٣ / ١٣٠، والتحرير والتثوير، ابن عاشور، ٢ / ٤٢، ٣ / ١٣٢.

(٤) الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت، ٢ / ٣٧٧.

فالظاهر من كلام النحويين السابق أنه لا بأس من حذف المضاف إليه وبقاء المضاف منوناً، ولكن عند حذف المضاف إليه وحذف التنوين من المضاف لم يرتضه إلا القليل كما في قراءة ابن محيصن: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ البقرة: ٣٨ بضم (خوف) دون تنوين^(١).

أما ابن مالك فقد أجاز حذف التنوين من المضاف وحذف المضاف إليه مستدلاً بالآية السابقة، ومستدلاً بأن بعض الصحابة رضي الله عنهم سئل: كم اعتمر النبي - صلى الله عليه وسلم -؟ فقال أربع. كذا في بعض النسخ برفع (أربع)، وفي بعضها بالنصب^(٢).

وقد ورد الحديث عند البخاري وهو: حدثنا قتيبة، حدثنا جرير، عن منصور عن مجاهد قال دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد فإذا عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما جالس إلى حجرة عائشة، وإذا ناس يصلون في المسجد صلاة الضحى قال: فسألناه عن صلاتهم فقال: بدعة ثم قال له: كم

(١) المحرر الوجيز، ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار النشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ، ١ / ١١٥، وشرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، محمد بن عبد الله، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ، ٣ / ٢٤٨، وشواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ٩١.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ٩٠.

اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: أربعٌ إحداهن في رجب فكرهنا أن نرد عليه^(١).

ثم قال ابن مالك معلقًا على الحديث: فعلى ما قررته: النصب والرفع في (أربع) بعد السؤال عن الاعتمار جائزان، إلا أن النصب أقيس وأكثر نظائر.

ويجوز أن يكون كتب على لغة ربيعة، وهو في اللفظ منصوب كما تقدم في ثالث من أوجه (إنما كان منزل)، ويجوز أن يكون المكتوب بلا ألف منصوبًا غير منون، على نية الإضافة، كأنه قال: أربعٌ عمر، فحذف المضاف إليه وترك المضاف على ما كان عليه من حذف التنوين؛ ليُستدل بذلك على قصد الإضافة.

وله نظائر منها قراءة ابن محيصن^(٢) ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ البقرة: ٣٨، بضم الفاء دون تنوين، على تقدير: لا خوفٌ شيء.

ومنها ما روى بعض النقات من قول بعض العرب سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بضم الميم دون تنوين^(٣).

(١) الجامع الصحيح، البخاري، محمد بن إسماعيل، كتاب بدء الوحي، الناشر: دار الشعب، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ، ٣/٣، ٥/١٨١.

(٢) معاني القراءات، الأزهرى، محمد بن أحمد، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ، ١/١٤٨.

(٣) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص ٩١.

فابن مالك يجيز حذف التنوين من المضاف مع المضاف إليه، وبقاء المضاف معرباً سواءً كان مرفوعاً أو منصوباً.

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن مالك لا بأس به، وإن كان الأولى بقاء المضاف منوناً بعد حذف المضاف إليه، لأن ما استدل به ابن مالك هي قراءة أحد القراء المتفق عليهم، وهي مسموعة عن العرب.

كما أن حذف المضاف إليه والتنوين من المضاف جائز في العربية، وإن كان المختار ما عليه الجماعة^(١).

فابن مالك يجعل القراءة القرآنية هي الأصل ثم يضع القاعدة النحوية، بل نقل عنه أبو حيان أن حذف المضاف إليه وحذف التنوين من المضاف كثير عند ما قال: "وقال ابن مالك: استعمال هذا الحذف في الأسماء الناقصة الدلالة قليل وهو في الأسماء التامة الدلالة كثير، فمن ذلك قراءة ابن محيصن: {فلا خوفٌ عليهم} وقول بعض العرب (سلامٌ عليكم) أي: فلا خوف شيء، وسلام الله"^(٢).

٣- إعراب المستثنى بعد كلام تام موجب

(١) معاني القراءات، الأزهرى، ١/ ١٤٨.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، محمد بن يوسف، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ، ٤/ ١٨٢٢.

ذهب النحويون إلى أن حق المستثنى الذي بعد كلام تام موجب
النصب^(١).

إذ ذكره سيبويه في باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً، وعلل سبب
النصب، وسبب هذه التسمية؛ وهو أنه مخرَج مما أدخلت فيه غيره، فعمل
فيه ما قبله، ثم ذكر بعض الأمثلة، وهي: أتاني القومُ إلا أباك، ومررتُ
بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، فاننصب الأب في الأمثلة السابقة -
عند سيبويه- إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان
العاملُ فيه ما قبله من الكلام^(٢).

(١) الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر:
مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ، ٢/ ٣٣٠، ٣٣١، والمقتضب، المبرد، محمد
بن يزيد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، الناشر: عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت،
٤/ ٤٠١، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ١/ ٣٢٧، والأصول، ابن السراج، ١/ ٢٨١،
وإعراب القرآن، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد
المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت،
ط١، ١٤٢١هـ، ٢/ ٦٢، ومشكل إعراب القرآن، القيسي، مكي بن أبي طالب، تحقيق:
حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ، ١/ ٤١٥،
والمفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، تحقيق: علي بو
ملحم، الناشر: مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص٩٦، والتذليل والتكميل، أبو
حيان، ٨/ ٢٨٣، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أحمد بن
يوسف، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، د.ط، د.ت، ١/ ٢٧٤.
(٢) الكتاب، سيبويه، ٢/ ٣٣٠، ٣٣١.

وقال الزجاج في إعراب (قليلًا) من قوله تعالى: ﴿ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا

مِّنْهُمْ ۗ ﴾ البقرة: ٢٤٦

"(قليلًا) منصوب على الاستثناء، فأما - من روى (تولوا) إلا قليلًا منهم) فلا أعرف هذه القراءة، ولا لها عندي وجه، لأن المصحف على النصب والنحو يوجبها، لأن الاستثناء - إذا كان أول الكلام إيجاباً (نحو قولك: جاءني القوم إلا زيداً) فليس في زيد المستثنى إلا النصب والمعنى: تولوا أَسْتَثْنِي قَلِيلًا مِنْهُمْ، وإنما ذكرت هذه لأن بعضهم روى (فشربوا منه إلا قليلًا منهم) وهذا عندي ما لا وجه له"^(١).

ونكر العكبري أن (قليلًا) في الآية السابقة تروى بالرفع، وهو شاذ عنده^(٢).

والذي عليه جمهور النحويين أن المستثنى إذا كان بعد كلام موجب تام فإنه يكون منصوبًا، ولا يرون غير ذلك.

أما ابن مالك فإنه يجيز رفع المستثنى الذي جاء بعد كلام تام موجب مستدلًا بقراءة ابن كثير وأبي عمرو في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ إِتَهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ۗ ﴾ هود: ٨١^(٣).

(١) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ١/ ٣٢٧.

(٢) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، عبد الله بن الحسين، تحقيق: علي محمد الجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، د.ت، ١/ ٨٥.

(٣) مشكل إعراب القرآن، مكي، ١/ ٣٧١، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث

فإنهم يرفعون قوله تعالى: (امراتك).

حيث ذكر ابن مالك أن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرفون في هذا النوع إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه^(١).

ثم أورد ابن مالك بعض الأمثلة على ثابت الخبر ومحذوفه، فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة "أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم"^(٢)، ف (إلا) بمعنى (لكن) و (أبو قتادة) مبتدأ و (لم يحرم) خبره، ونظيره من كتاب الله تعالى قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿وَلَا يَلْتَمِسُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أُمَّرَاتِكُ إِنَّهُ مٌصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ هود: ٨١

ف (امراتك) مبتدأ، والجملة بعده خبره^(٣).

فيتضح مما سبق أن ابن مالك يجيز أن يكون المستثنى الذي بعد كلام تام موجب مرفوعاً، مستندلاً بقراءة ابن كثير وأبي عمرو في قوله تعالى: (امراتك) وحديث أبي قتادة.

العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢ / ٤٦٠، وشرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، محمد بن عبد الله، عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ، ٢ / ٢٦٦، ٢٨٣، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، ص ٩٤، والتنزيل والتكميل، أبو حيان، ٨ / ٢١٥.

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ٩٤.

(٢) الجامع الصحيح، البخاري، محمد بن إسماعيل، الناشر: دار الشعب، القاهرة، ط١،

١٤٠٧هـ، ٣ / ١٦.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ٩٤.

كما استدل ابن مالك على هذا بقول سيبويه في باب ما يكون مبتدأ بعد (إلا) عندما ذكر سيبويه أن العرب تقول: والله لأفعلن كذا وكذا إلا جُلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا، فإن أفعل كذا وكذا بمنزلة فعل كذا وكذا، وهو مبني على جِلِّ، وجِلِّ مبتدأ، كأنه قال: ولكن جِلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا^(١).

ف(إلا) بمعنى (لكن)، و(حل) مبتدأ.

والذي يظهر لي أن السياق هو الذي يحدد الإعراب والمعنى، فالنحويون الذين رفضوا رفع المستثنى معنى (إلا) عندهم (أستثنى) وما بعده يكون مستثنى منصوباً، أما ابن مالك فإنه يرى أن (إلا) بمعنى (لكن) خاصةً في الأمثلة التي ذكرها، وما بعدها مبتدأ وخبر.

وكما هو معروف أن من معاني (لكن) مخالفة ما بعدها لما قبلها.

وقد ذكر المرادي أن ما بعد (لكن) مبتدأ وخبر^(٢).

كما أنه قد يكون ما بعد (إلا) مرفوعاً بالعطف، أي: إن (إلا) حرف عطف، وقد ذكر هذا الفراء عند قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتِكِ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ فقال في إعراب قوله تعالى (امراتك):

(١) الكتاب، سيبويه، ٢ / ٣٤٢.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ابن أم قاسم، موقع الوراق، <http://www.alwarraq.com>، ص ١٠٠.

منصوبة بالاستثناء: فأُسِرَ بأهلك إلا امرأتك. وقد كَانَ الْحَسَنُ يَرْفَعُهَا يعطفها على (أحد) أي: لا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك^(١).

وذكر أبو عبيدة أنها تُرْفَعُ على المجاز فقال: "وكان أبو عمرو بن العلاء يجعل مجازها على مجاز قوله:

لا يلتفت من أهلك إلا امرأتك فإنها تلتفت، فيرفعها على هذا المجاز"^(٢).

وجوّز الزجاج الرفع والنصب في الآية السابقة تبعاً للمعنى^(٣).

وذكر أبو حيان وجهاً آخر وهو أن يكون استثناء منقطعاً، لأن الكون معنى من المعاني، والمستثنى منهم جثث، ونقول العرب: قام القوم إلا أن يكون زيد، وزيداً، بالرفع والنصب، فالرفع على أن يكون تامة، والنصب على أنها ناقصة، واسمهما ضمير مستكن فيها يعود على البعض المفهوم مما قبله، التقدير: إلا أن يكون هو، أي: بعضهم زيداً، والمعنى قام القوم إلا كون زيد في القائمين، ويلزم من انتقاء كونه في القائمين أنه ليس قائماً، فلا

(١) معاني القرآن، الفراء، يحيى بن زياد، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت، ٢/ ٢٤.

(٢) مجاز القرآن، أبو عبيدة، معمر بن المثنى، محمد فواد سزكين، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٣٨١هـ، ١/ ٢٩٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٣/ ٦٩، ٧٠.

فرق من حيث المعنى بين قام القوم إلاً زيداً، وبين قام القوم إلاً أن يكون زيداً أو زيداً^(١).

أما السمين الحلبي فقد جعل قراءة الرفع أحسن من النصب خاصة إذا كان الكلام منفياً كما في الآية^(٢).

فعلى هذا يتضح أن ما ذهب إليه ابن مالك جائز، إذ إن الذي يحدد الإعراب هو المعنى المراد، فاختلف المعنى يؤدي إلى اختلاف الإعراب وكلها واردة، كما يتضح مما سبق أن ابن مالك يعتمد على القراءات القرآنية ثم يضع القاعدة وإن كان يخالف جمهور النحويين، كما أنه يربط بين القراءات القرآنية والحديث الشريف، فيتوسع في وضع القاعدة النحوية.

٤- دخول اللام على خبر (إن) المخففة

ذكر سيبويه أن العرب تقول: إن زيداً لذهاب، وإن عمرو خير منك، فلما خُففت جُعلت بمنزلة (لكن) حين خُففت، وألُزمت اللام؛ لئلا تلتبس ب(إن) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها^(٣).

وقال في موضع آخر: "وحدثني من لا أتهم، عن رجل من أهل المدينة موثوق به، أنه سمع عربياً يتكلم بمثل قولك: إن زيداً لذهاب، وهي

(١) البحر المحيط، أبو حيان، ٢/ ٢٦٥.

(٢) الدر المصون، السمين الحلبي، ٦/ ٣٦٥، ٣٦٨.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٢/ ١٣٩.

التي في قوله جل نكره: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ ﴿٣٧﴾ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ﴾ الصافات: ١٦٧ - ١٦٨ وهذه إنَّ محذوفة^(١).

وذهب أبو علي الفارسي (إنَّ) هذه مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وإنَّما لم تدخل الثَّقِيلَةُ على الأفعال، فلَمَّا خُفِّفَتْ زال شبهها بالفعل، فَدَخَلَتْ عليه، ولم يمتنع ذلك، لأنَّه حرفُ تأكيدٍ، والفعلُ يُؤكِّدُ كما يُؤكِّدُ الاسمُ^(٢).

وذكر النحويون أن (إنَّ) إذا خُفِّفَتْ تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، وحيث وجدت (إنَّ) وبعدها اللام فهي (إنَّ) المخففة من الثَّقيلة وليست النافية، فهذه اللام لازمة مع (إنَّ) المخففة من الثَّقيلة؛ لكي لا تلتبس بالنافية^(٣).

وذكر ابن مالك أن مذهب البصريين في (إنَّ) أنها تُخَفَّفُ فيقال فيها: (إنَّ)، فيبطل اختصاصها بالاسم، ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم، ومذهبهم أن اللام التي بعد (إنَّ) هذه هي التي كانت مع التشديد، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم؛ لكي تكون فارقة بين المخففة والنافية، ولا تلزم

(١) (الكتاب، سيبويه، ٣ / ١٥٢.

(٢) (التعليقة على كتاب سيبويه، ابو علي الفارسي، ٢ / ٢٦٤.

(٣) (ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٢ / ٤٦٨، ومغني اللبيب، ابن هشام، ص ٣٦،

مع الإعمال؛ لعدم الالتباس، وكذلك لا تلزم مع الإهمال في موضع لا يصلح للنفي^(١).

وذهب الكوفيون إلى أنّ (إنّ) إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا). وذهب البصريون إلى أنها مخففة من الثقيلة، واللام بعدها لام التأكيد^(٢).

وردّ المرادي على الكوفيين الذين يقولون: إن (إنّ) لا تُخفف ولا تعمل عملها، بأن هناك بعض العرب يعملها مخففة، وقد أورد سيبويه مثلاً على ذلك وهو: إن عمراً لمنطلق^(٣).

أما ابن مالك فقد تابع نحاة البصرة في أنه يجوز عمل (إنّ) المخففة، ويجوز ترك اللام بعدها إذا كان المعنى واضحاً، وأن هذه (إن) ليست نافية، أما إذا خيف الالتباس بينها وبين النافية، فإن ابن مالك يوجب دخول اللام بعد (إن)، واستدل بقراءة أبي رجااء في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكٌ لَمَّا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ الزخرف: ٣٥^(٤).

(١) شرح التسهيل، ابن مالك، محمد بن عبد الله، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤١٠هـ، ٢/٣٣، ٣٤.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الانباري، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد، الناشر: دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت، ٢/٥٢٦.

(٣) الجنى الداني، المرادي، ص ٣٩٤، ٣٩٥.

(٤) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص ٢٩٠، والمحتسب في =

واستدل ابن مالك ببعض الأحاديث منها قول عبد الله بن بسر "إن كنا فرغنا في هذه الساعة"، وذلك حين التسبيح^(١).

ونقل ابن مالك عن الأخفش أن اللام الواقعة بعد المخففة هي الواقعة بعد المشددة، ثم قال: وهو الصحيح عندي^(٢).

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه نحاة البصرة وابن مالك هو الراجح؛ لأنه قد صح عن العرب أنهم يقولون: إلا أن أخاك ذاهب، كما ذكر الأنباري^(٣).

كما أن بعض الحروف الناسخة تُخفف وتعمل مثل: أن، ولكن، وليت، والأمثلة على ذلك كثيرة.

ثم إنه قرى بها القرآن الكريم كما في الآية السابقة، وسمع عن الصحابة وبعض العرب إعمال (إن) المخففة ودخول اللام بعدها.

كما ورد بيت عن العرب وهو^(١):

تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنبي، أبو الفتح عثمان، الناشر: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢/ ٢٥٥.

(١) صحيح البخاري، البخاري، ٢/ ٢٤، وشواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ١٠٤.

(٢) شرح التسهيل، ابن مالك، ٢/ ٣٦.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الانباري، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد، الناشر: دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت، ١/ ١٩٦.

شأت يمينك إن قتلت لمسلماً كُتبت عليك عُقوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

أما الحديث الذي استشهد به ابن مالك وهو قول عبد الله بن بسر "إن كنا فرغنا في هذه الساعة".

فلا أدري لماذا أورده وهو لا يوجد في خبره لام.

وأما من جعل اللام، بمعنى (إلا) فأرى أنه قولٌ ضعيف وإن قال به بعض النحويين، لأن المعنى على ذلك يحتاج تقدير كلام حتى يستقيم المعنى، وعدم التقدير أولى من التقدير، ثم إن المعنى قد يكون غير المقصود إذا ما جعلنا (إن) نافية واللام بمعنى (إلا)، ويكون فيه حصر وقصر، وقد لا يقتضي المقام القصر.

وأخيراً ذكر بعض النحويين أنه لم يُسمع أن اللام بمعنى (إلا) (٢).

وبناءً على ما سبق يتضح أن ابن مالك يوافق البصريين في هذه المسألة، كما أنه يستشهد بالقراءات القرآنية ويجعلها أساساً في وضع القاعدة النحوية، وهذا هو الأصل.

=

(١) البيت على البحر الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد العديوية، وهو في المحتسب، ابن جني، ٢/ ٢٥٥، والمفصل، الزمخشري، ١/ ٣٩٥، والإنصاف، ابن الأنباري، ٢/ ٥٢٦، وابن يعيش، شرح المفصل، ٤/ ٥٤٦، ٥٥٣، وشرح التسهيل، ابن مالك، ٢/ ٣٢، ٣٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٣/ ٣٨٤.

٥- كسر همزة (إن) وفتحها.

ذكر بعض النحويين أنّ الذي يميز بين موقعيهما أن ما كان مظنة للجملة؛ وقعت فيه المكسورة، كقولك مفتحاً: (إن زيدا منطلقاً)، وبعد القول، لأنّ الجمل تحكى بعده، وبعد الموصول، لأنّ الصلة لا تكون إلا جملة، وما كان مظنة للمفرد وقعت فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل، والمجرور، وما بعد (لولا)؛ لأنّ المفرد ملتزم فيه في الاستعمال، وما بعد (لو)؛ لأنّ تقدير (لو أنك منطلق لانطلقت): لو وقع أنك منطلقاً، أي: لو وقع انطلاقك، وكذلك (ظننت أنك ذاهباً) على حذف ثاني المفعولين، والأصل: ظننت ذهابك حاصلًا^(١).

وذكر ابن مالك قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (يا زبير اسق ثم أرسل الماء) فقال الأنصاري: (أنه ابن عمك)، فجوز ابن مالك الكسر والفتح، حيث قال: "قلت: يجوز في (أنه) الكسر والفتح؛ لأنها واقعة بعد كلام تام معل بمضمون ما صدر بها، وإذا كسرت قدر قبلها الفاء، وإذا فتحت قدر قبلها اللام^(٢)."

ثم ذكر ابن مالك آيات فيها همزة (إن) مكسورة، وهي قوله تعالى:

﴿أَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ البقرة: ١٥٣ .

وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ النساء: ١

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٤/ ٥٢٧، ٥٢٨.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ١١٨.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾

النساء: ٢

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾

الإسراء: ٣٢

وقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاحْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ

طُوى طوى﴾ طه: ١٢

وقوله تعالى: ﴿أَذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ طه: ٤٣

ثم قال ابن مالك بعد نقله هذه الآيات: "والفتح في هذه المواضع جائز في العربية، لكن القراءة سنة متبوعة"^(١).

فابن مالك يجيز قراءة الفتح في المواضع السابقة من ناحية اللغة، ولكن القراءة - كما قال - سنة متبوعة.

وقد ثبت الوجهان في ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ

الرَّحِيمُ﴾ الطور: ٢٨. فقرأ بالفتح نافع والكسائي (أنه هو البر الرحيم)^(٢)، وكسر الباقون.

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ١١٨.

(٢) إعراب القرآن، النحاس، ٤ / ١٧٤، ومعاني القراءات، الأزهرى، محمد بن أحمد، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٢ هـ، ٣ / ٣٤، والتفسير البسيط، الواحدي، علي بن أحمد، تحقيق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من =

فحاصل ما تقرر أن الوجهين جائزان في (أنه ابن عمك)، والكسر أجد والله أعلم^(١).

والذي يظهر لي أن الأمر واضحٌ وجليٌّ؛ فإذا جعلنا جملة: (إنه ابن عمك) مقول القول أو مستأنفة، فتكون الهمزة مكسورة، وإذا جعلناها تعليلية على حذف اللام، فتكون الهمزة مفتوحة.

وإنما أورد ابن مالك هذا كله ليبين أنه يؤيد الوجهين؛ كسر الهمزة وفتحها، وأخذه بالقراءات القرآنية، وهذا واضح عندما قال: "القراءة سنة متبوعة".

كما أنه أراد أن يبين اتساع اللغة العربية ومعانيها.

فواضح مما سبق تجويز ابن مالك لقراءة نافع والكسائي، مع ترجيحه قراءة الجمهور.

٦ - رفع الفعل بعد (حتى).

ذكر سيبويه في رفع الفعل بعد (حتى) وجهان:

الأول: "نقول: (سرت حتى أدخلها)، تعني أنه كان دخولاً متصلًا بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت: سرت فأدخلها، فأدخلها ههنا على قولك: هو يدخل وهو يضرب، إذا كنت تخبر أنه في عمله، وأن عمله لم ينقطع، فإذا قال حتى أدخلها فكأنه يقول: سرت فإذا أنا في حال دخول، فالدخول

=

الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٣٠هـ، ٢٠ / ٤٩٨.

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ١١٨، ١١٩.

متصل بالسير كاتصاله بالفاء، فحتى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء.

الثاني: فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه، ويكون الدخول وما أشبهه الآن، فمن ذلك: لقد سرت حتى أدخلها ما أمني، أي: حتى أني الآن أدخلها كيفما شئت، والرفع في الوجهين جميعاً كالرفع في الاسم^(١).

ونكر الفراء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ ﴾ البقرة: ٢١٤، أن الفراء قرأوها بالنصب إلا مجاهدًا وبعض أهل المدينة فإنهما رفعوها.

ثم فصل القول في النصب والرفع، فقال:

" أما النصب فلأن الفعل الذي قبلها مما يتناول كالترداد، فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نصب بعده بـ(حتى) وهو في المعنى ماضٍ، فإذا كان الفعل الذي قبل حتى لا يتناول وهو ماضٍ رفع الفعل بعد حتى إذا كان ماضياً.

فأما الفعل الذي يتناول وهو ماضٍ فقولك: جعل فلان يديم النظر حتى يعرفك ألا ترى أن إدامة النظر تطول، فإذا طال ما قبل حتى ذهب بما بعدها إلى النصب إن كان ماضياً بتطاوله"^(٢).

(١) الكتاب، سبويه، ٣/ ١٧، ١٨.

(٢) معاني القرآن، الفراء، يحيى بن زياد، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت، ١/ ١٣١، ١٣٢.

وذكر المبرد أن الفعل بعد (حتى) يرتفع وهي حتى التي تقع في الاسم ناسقة نحو: ضربت القوم حتى زيداً ضربته، ومررت بالقوم حتى زيد مررت به، وجاءني القوم حتى زيد جاءني... فالرفع يقع بعدها على وجهين، الأول كقولك: سرت حتى أدخلها أي كان مني سير فدخل فأنت تخبر أنك في حال دخول اتصل به سيرك،

والثاني: مثل قولك: مرض حتى لا يرجونه، وهو أن يكون السبب متقدماً غير متصل بما تخبر عنه ثم يكون مؤدياً إلى هذا، أي: هو الآن كذاك فهو منقطع من الأول^(١).

وذكر ابن السراج أن الفعل بعد (حتى) يكون مرفوعاً في وجهين، وذكر كلاماً قريباً من السابق^(٢).

وذكر السيرافي نفس كلام سيبويه في هذه المسألة وشرحه^(٣).

وقد ذكر مكي مثل كلام سابقه في تفسيره عندما وصل إلى قوله تعالى: ﴿وَرَزَّلْنَا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ﴾ البقرة: ٢١٤^(٤).

وقال الزمخشري: "وليس بحتم أن ينصب الفعل في هذه المواضع بل للعدول به إلى غير ذلك معنى وجهة من الإعراب مساع. فله بعد حتى

(١) المقتضب، المبرد، ٢/ ٣٩، ٤٠.

(٢) الأصول، ابن السراج، ٢/ ١٥١، ١٥٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، الحسن بن عبد الله، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨م، ٣/ ٢٠٧.

(٤) مشكل إعراب القرآن، مكي، ١/ ١٢٦.

حالتان: هو في إحداهما مستقبل أو في حكم المستقبل فينصب، وفي الأخرى حال أو في حكم الحال فيرفع^(١).

أما ابن مالك فيرى إن كان الفعل بعد حتى مستقبلاً فهو منصوب؛ لأن (حتى) بمنزلة حرف الجر،

وإن كان المضارع بعد (حتى) حالاً فهي حرف ابتداء، وما بعدها رفع، لأنه منقطع عما قبلها، فلم يدخل عليه ناصب ولا جازم^(٢).

وقال ابن مالك في موضع آخر: "ومنها قول ابن عمر رضي الله عنهما "رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ركب راحلته، ثم يهل حين تستوي به راحلته"^(٣)، ويروى: حتى تستوي به راحلته.

قلت: هذا الموضع صالح لـ (حين) ولـ (حتى)، أما صلاحيته لـ (حين) فظاهرة.

وأما صلاحيته لـ (حتى) فعلى أن يكون قصد حكايته الحال، فأتى بـ(حتى) مرفوعاً بعدها الفعل، كقراءة نافع: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ البقرة: ٢١٤.

وكقول العرب (مرض فلان حتى لا يرجونه)، على تقدير: مرض فاذا هو لا يرجى^(٤).

(١) المفصل، الزمخشري، ص ٣٢٦.

(٢) شرح التسهيل، ابن مالك، ٤ / ٥٤.

(٣) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، الناشر: دار الجيل بيروت، دار الأفاق الجديدة، بيروت، د.ط، د.ت، ٤ / ١٠.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ١٣٠.

والذي يظهر لي أن الفعل بعد (حتى) إن كان حالاً أو حكاية عن الحال فيُرفع؛ لأن (حتى) قبله من حروف الابتداء، وإن كان الفعل بعد (حتى) مستقبلاً أو حكاية عن المستقبل فيُنصب الفعل؛ لأن (حتى) بمعنى (إلى أو كي)، على إضمار (أن) قبل الفعل، فحروف الجر لا تدخل على الأفعال، ومن ثم يخلص الفعل للاستقبال.

فالواضح أن ابن مالك أجاز أن يكون الفعل في الحديث الشريف وهو (تستوي) مرفوعاً استناداً على قراءة نافع^(١) في قوله تعالى: ﴿وَرَزَّلْنَا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ﴾ البقرة: ٢١٤.

فابن مالك يرى أن (حتى) في الحديث تدل على الحال، بل إنه لا يرى إلا هذا الوجه في هذا الحديث ولا يجيز النصب إلا أن يكون المعنى: يهمل بلا قطع حتى تستوي به راحلته، فيقطع قطع استراحة مرادفاً بإهلال مستأنف فذلك جائز؛ حيث قال لتأييد رفع الفعل بعد (حتى): "ولو نصب (تستوي) لم يجز؛ لأنه يستلزم أن يكون التقدير: ثم يهمل إلى أن تستوي به راحلته. وهو خلاف المقصود"^(٢).

(١) معاني القرآن، الفراء، يحيى بن زياد، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت، ١ / ١٣٢، ومعاني القرآن، النحاس، أحمد بن محمد، تحقيق: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ، ١ / ١٨، ومعاني القراءات، الأزهرى، ١ / ٢٠٠.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ١٣٠.

كما يتضح استدلال ابن مالك بالقراءات القرآنية على القواعد النحوية، فالواضح أنه يجعل القراءات القرآنية هي الأساس في بناء القاعدة.

٧- حذف همزة الاستفهام

ذكر ابن جني أن العرب تحذف همزة الاستفهام، واستشهد على ذلك

بقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ البقرة: ٦

على قراءة من قرأها بهمزة واحدة، كما استشهد ببعض أبيات الشعر، ولكنه يجيز حذف همزة الاستفهام في الشعر فقط، ويضعف حذفها في غيره، حيث قال: "أما حذف همزة الاستفهام تخفيفاً، كأنه قال: أشهدوا خلقهم؟ كقراءة الجماعة - فضعيف؛ لأن الحذف في هذا الحرف أمر موضعه الشعر، ولكن طريقه غير هذا"^(١).

وقال في موضع آخر: "وأما (استغفرت)، بالوصل ففي الطرف الآخر من الضعف، وذلك أنه حذف همزة الاستفهام، وهو يريد، وهذا مما يختص بالتجوز فيه الشعر، لا القرآن"^(٢).

وذكر ابن يعيش أنه يجوز حذف همزة الاستفهام في ضرورة الشعر إذا دل عليها دليل^(٣).

وقال المرادي: إن ظاهر كلام سيبويه هو أن حذف همزة الاستفهام خاص بضرورة الشعر، أما الأخفش فقد أجاز حذفها في اختيار الكلام^(٤).

((١) المحتسب، ابن جني، ٢ / ٢٥٤.

((٢) المحتسب، ابن جني، ٢ / ٣٢٢.

((٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ٥ / ١٠٤.

((٤) الجني الداني، المرادي، ١ / ٣٤.

أما ابن مالك فقد تابع الأخفش في جواز حذف همزة الاستفهام مطلقاً، حيث قال: "قد كثر حذف الهمزة إذا كان معنى ما حذف منه لا يستقيم إلا بتقديرها، كقوله تعالى: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ الشعراء: ٢٢.

قال أبو الفتح وغيره أراد: أو تلك نعمة، ومن ذلك قراءة ابن محيصن^(١): ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ بهمزة واحدة.

ومثله قراءة أبي جعفر^(٢): ﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ المنافقون: ٦ ، بهمزة وصل، (استغفرت لهم).

ومن حذف الهمزة لظهور المعنى قول الكميت^(٣):

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب

أراد: أو ذو الشيب يلعب؟ ومثله قول الآخر^(٤):

فأصبحت فيهم آمنا لا كمعشر أتوني وقالوا من ربيعة أم مضر

((١) إعراب القرآن، النحاس، ١/ ٢٧، والمحتسب، ابن جني، ١/ ٣٦٩، والجنى الداني، المرادي، ص ٣٥.

((٢) شواهد التوضيح، ابن مالك، ص ٧٤، وخزانة الأدب، البغدادي، ١١/ ١٢٣.

((٣) البيت على البحر الطويل، وهو مذكور في المحتسب، ابن جني، ١/ ٥٠، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨هـ، ١١/ ١٢٣.

((٤) البيت على البحر الطويل، وهو مذكور في المحتسب، ابن جني، ١/ ٥٠.

أراد: أمن ربّعة أم مضر.

ومن حذف الهمزة في الكلام الفصيح قوله - صلى الله عليه وسلم -
(يا أبا ذر، عيرته بأمه؟)^(١).

أراد: أعيرته^(٢).

والذي يظهر لي أن كلا الأمرين جائز ومقبول عندي، وهما في درجة
واحدة، وهما:

أ- ما ذهب إليه سيوييه ومن تبعه هو عدم حذف همزة الاستفهام،
وأن مكانها هو ضرورة الشعر، أما في اختيار الكلام فإن حذفها قد يلبس،
إلا أن يكون بعدها أم المتصلة.

وقد استحسنت هذا الرأي؛ لأنه موافق لقواعد النحو والكتابة.

قال ابن يعيش: يجوز حذف همزة الاستفهام في ضرورة الشعر، وذلك
إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه^(٣).

وقد ذكر المرادي كلامًا قريبًا من السابق، معناه أن حذف همزة
الاستفهام يكثر إذا كان بعدها أم المتصلة^(٤).

((١) الْمُخْتَصَرُ النَّصِيحُ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ، ابن أبي صفرة، المهلب بن
أحمد، تحقيق: أَحْمَدُ بْنُ فَارِسِ السَّلُومِ، الناشر: دار التوحيد، دار أهل السنة - الرياض،
ط١، ١٤٣٠هـ، باب المعاصي من امر الجاهلية، ١/ ١٨٩.

((٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ١٤٦، ١٤٧.

((٣) شرح المفصل، بن يعيش، ٥/ ١٠٤.

((٤) الجنى الداني، المرادي، ص ٣٥.

ب- ما ذهب إليه الأخفش وابن مالك وهو القول بجواز حذف همزة الاستفهام في اختيار الكلام، واستدلاً بوجود قراءات قرآنية كثيرة محذوف الهمزة منها، بالإضافة إلى بعض الشواهد الشعرية، وبعض الأحاديث الشريفة، منها أن الحسن أو الحسين أخذ تمرّة من تمر الصدقة فجعلها في فيه، فنظر إليه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فأخرجها من فيه وقال: (أما علمت) وفي بعض النسخ (ما علمت) ^(١).

فأجاز ابن مالك حذف همزة الاستفهام مطلقاً بناءً على القراءات القرآنية التي ذكرنا، وعلى هذا الحديث والحديث السابق، وقد استحسننا هذا الرأي أيضاً؛ لأن القرآن الكريم نزل بالمشافهة، وكذلك العرب كانت تتلقى القرآن والشعر، وتتعلم اللغة بالمشافهة، فيكون واضحاً من الكلام والسياق أن هذه جملة استفهامية، حتى وإن حُذفت الهمزة ولم يدل عليها دليل.

فالواضح عن ابن مالك قبوله جميع القراءات وبناء القاعدة النحوية عليها.

٨- جعل الحال سادة مسد الخبر

ذكر السيرافي أن مذهب سيبويه - ولا أعلم له مخالفاً - في قولنا: ما زيد إلا سائر أو قائم أو قاعد لم يجز فيه غير الرفع، ولو كان بدل سائر وقائم مصدر لجاز النصب، كقولك: ما أنت إلا سيراً، وما أنت إلا قياماً؛ لأنّ السير والقيام يدلان على يسير ويقوم.

(١) صحيح مسلم، مسلم، باب تحريم الزكاة على رسول الله، ٣/ ١١٧، وشواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ١٤٦، وصحيح البخاري، البخاري، ٢/ ١٥٦.

ثم ذكر أن بعض المتقدمين في النحو تأولوا على النحو الكوفي ممن أدركته رواية رويت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه فيما رواه هو في قوله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ يوسف: ٨.

بنصب عصبه (عصبته)، وزعم أنّ (عصبه) تنتصب كما تقول العرب: إنّما العامريّ عمته؛ فجعل عصبه بمنزلة المصدر^(١).

ثم رد السيرافي على هذا فقال: إنّما يجوز هذا في المصادر دون الأسماء، وكما هو معلوم أنّ (عصبه) اسم، كما لا يجوز التأول على الرواية^(٢).

وقال الزمخشري: "وروى النزال بن سبرة عن عليّ رضي الله عنه: ونحن عصبه، بالنصب، وقيل: معناه ونحن نجتمع عصبه. وعن ابن الأنباري هذا كما تقول العرب، "إنما العامري عمته"، أي: يتعهد عمته"^(٣). ولم يذكر الزمخشري رأيه في هذا.

أما العكبري فقد جعل قراءة نصب (عصبه) شاذة وبعيدة، حيث قال: "وقرئ في الشاذ (عصبه) بالنصب، وهو بعيد، ووجهه أن يكون حذف الخبر ونصب هذا على الحال ; أي: ونحن نتعصب، أو نجتمع عصبه"^(٤).

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٢/ ٢٣٥، ٢٣٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٢/ ٢٣٦.

(٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، محمود بن عمرو، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ، ٢/ ٤٤٦.

(٤) التبيان، العكبري، ٢/ ٧٢٥.

أما أبو حيان فقد جعل قراءة النصب، أي: حذف الخبر وجعل الحال محله، من القليل^(١).

والسمين الحلبي يرى أن قراءة النصب من التكلف، والقليل جدًا^(٢).

وابن هشام جعل قراءة النصب شاذة^(٣).

أما ابن مالك فهو يجيز قراءة النصب (ونحن عصبه) على ضعفها مُستدلاً بها على قول بعض الصحابة رضي الله عنهم (كان الناس يصلون مع النبي - صلى الله عليه وسلم - وهم عاقدي أُرْهم)^(٤).

وقول صاحبة المزدتين (عهدي بالماء أمس، هذه الساعة، ونفُزنا خُلوفاً)^(٥).

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، محمد بن يوسف، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ، ٣ / ١١٣٦.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، ٢ / ٦٣٠، ٦ / ٤٤٢.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، عبد الله، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت، ١ / ٢٢٨.

(٤) صحيح البخاري، البخاري، كتاب بدء الوحي، ١ / ٩٩.

(٥) صحيح البخاري، البخاري، كتاب بدء الوحي، ١ / ٩٤، وشواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ١٧٠.

ثم قال بعد هذين الحديثين: "اعلموا وفقكم الله أن (عاقدي أزرهم) و(خُلُوفًا) منصوبان على الحال، وهما حالان سدتا مسد الخبرين المسندين إلى (هم) و(نفرنا).

وتقدير الحديث الأول: وهم مؤتزون عاقدي أزرهم، وتقدير الحديث الثاني: ونفرنا متروكون خُلُوفًا^(١).

ثم قال بعد ذلك: "ونظير هذين الحديثين ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ يوسف: ٨ بالنصب (عصبة)، وهي قراءة تُعزى إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وتقديرها: ونحن معه عصبة، أو: ونحن نحفظه عصبة^(٢).

ثم ذكر رأيه فقال: "وأما الأمثلة التي تقدمت فجعل ما نصب فيها على الحال خبرًا صحيح، لا ريب في صحته، فلذلك كان النصب ضعيفًا"^(٣).

ونكر ابن مالك في شرح التسهيل أن من الحذف الواجب حذف الخبر قبل الحال، إذا كان المبتدأ أو معموله عاملاً في مفسر صاحبها، أو مؤولاً بذلك، نحو: ضربي زيد قائماً، وأصله عند أكثر البصريين: ضربي زيداً إذا كان قائماً، فالمبتدأ (ضربي) وخبره (إذا) وكان تامة، لأنها لو كانت ناقصة لكان خبرها قائماً، ولو كان خبرها لجاز أن يعرف، ولا تمتع أن تقع موقعه الجملة الاسمية المقرونة بـ(أو الحال)، ولكن العرب التزمت تنكيره، وأوقعت موقعه الجملة الاسمية المقرونة بـ(أو الحال)، فعلم أنه حال لا خبر. ومثال

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ١٧٠.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ١٧٠.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ١٧١.

وقوع الجملة المذكورة موقعه قول النبي عليه السلام: (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) ^(١).

فابن مالك يرى هنا أن حذف الخبر واجب وإقامة الحال مقامه، أما في قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه فيجوز جعل (عصبة) خبر وحال، والخبر أقوى عنده.

والذي يظهر لي أن جعل الحال وهو اسم ساداً مسد الخبر ضعيف جداً، لأن الحال لا تسد مسد الخبر إلا بشروط؛ منها: أن يكون الحال مصدرًا، مثل قولنا: ضربي زيدًا قائمًا، فقائم لا تصح أن تكون خبرًا، فهي هنا حال سدت مسد الخبر، لأنك لو قلت: الذي هو زيدًا قائمًا ضربي أعملت الضمير، ولو قلت: الذي ضربي زيدًا إياه قائم أضمرت الحال، والحال نكرة أبدًا والإضمار إنما يسوغ فيما يسوغ تعريفه ^(٢).

وجعل ابن الحاجب حذف الخبر في قولنا: ضربي زيدًا قائمًا واجب ^(٣).

فواضح مما سبق أن ابن مالك يجيز قراءة نصب ﴿وَلَحْنُ عَصْبَةٍ﴾

يوسف: ٨.

مع ضعفها، فابن مالك لا يرد أي قراءة كما فعل بعض النحويين، حتى وإن خالفت القاعدة النحوية، فمنهجه كما اتضح لنا أنه يبني القاعدة

(١) شرح التسهيل، ابن مالك، ١ / ٢٧٨.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ص ١٨٥.

(٣) الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠م، ص ١٧.

على القراءة القرآنية، أو يقبلها ويبين أنها ضعيفة في اللغة كما في هذه المسألة، والمقصود أنه يقبلها، وإن كان هناك وجه أقوى، فقد قال:

" وإنما يحسن سد الحال مسد الخبر إذا لم يصلح جعل الحال خبراً، نحو: ضربني زيداً قائماً ، وأكثر شربي السويق ملتوثاً، فلو جعل (قائم) خبراً لـ(ضربي) و(ملتوت) خبراً لـ(أكثر شربي) لم يصح، فلذلك نصبنا على الحال.

وأما الأمثلة التي تقدمت فجعل ما نصب فيها على الحال خبراً، صحيح لا ريب في صحته؛ فلذلك كان النصب ضعيفاً^(١).

٩- حذف الفاء من جواب الشرط

ذكر سيوييه أن الخليل لا يجيز حذف الفاء من جواب الشرط إلا في ضرورة الشعر، حيث قال:

" وسألته عن قوله: إن تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعرٌ"^(٢).

وذكر النحاس أن كثيراً من النحويين لا يجيزون حذف الفاء في جواب الشرط، إلا في ضرورة الشعر^(٣).

ووضّح السيرافي هذا فقال: "إذا كان جواب الشرط جملة أو فعلاً فلا بد من الفاء، لأنهما إنما أتيا بها لئلا يتسلط ما قبلها على ما بعدها"^(٤).

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ١٧١.

(٢) الكتاب، سيوييه، ٦٤ / ٣.

(٣) إعراب القرآن، النحاس، ١٥٤ / ٢.

(٤) شرح كتاب سيوييه، السيرافي، ٢١٩ / ١، ٢٢٠.

وذكر ابن جنبي أنّ حذف الفاء في الجواب ضعيف في العربية، وبابه الشعر والضرورة، وأن كان مقبولاً^(١).

وذكر العكبري أن هذا الوجه -أي حذف الفاء- فيه ضعف^(٢).

فيتضح لنا من كلام العكبري أنه مقبول ولكنه ضعيف، وأن إيراد الفاء أقوى.

وتابع ابن هشام النحويين قبله في أن حذف الفاء لا يجوز إلا في الضرورة، خاصة إذا كان الجواب جملة اسمية^(٣).

ونقل النحاس عن الأخفش الأصغر أنه يجيز حذف الفاء فقال: "وهذا قول أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش، وزعم أن هذا يدل على أن حذف الفاء في الشرط جائز حسن لجلال من قرأ به"^(٤).

فالأخفش الأصغر يجيز حذف الفاء في جواب الشرط على أي حال؛ لوجود قراءات قرآنية بحذف الفاء، ولجلال من قرأ بها.

أما ابن مالك فذهب في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح إلى جواز حذف الفاء إذا كان الجواب جملة اسمية، وهو كثير في الشعر وقليل في النثر، وذلك عندما قال:

(١) المحتسب، ابن جنبي، ١/ ١٩٣.

(٢) التبيان، العكبري، ٢/ ١١٣٣.

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام، ١/ ١٣٣، ٢١٨، ٨٣٢، ٨٤٩.

(٤) إعراب القرآن، النحاس، ٤/ ٥٧.

" وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة، وليس مخصوصاً بها، بل يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره.

فمن وروده في غير الشعر، مع ما تضمنه الحديث المذكور، قراءة طاوس ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّتِي لَمْ يَلْمَىٰ قُلٌّ إِصْلَاحٌ لَهُمْ حَيْرٌ﴾ البقرة: ٢٢٠. أي: أصلح إليهم فهو خير.

وهذا وإن لم يصرح فيه بأداة الشرط، فإن الأمر مضمن معناها، فكان ذلك بمنزلة التصريح بها في استحقاق جواب، واستحقاق اقترانه بالفاء؛ لكونه جملة اسمية.

ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضيق حيث لا تضيق، بل هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير^(١).

فيتضح من نص ابن مالك السابق أنه يجيز حذف الفاء من جواب الشرط في كل الحالات، في النثر والشعر، بل يرى أن قصر حذف الفاء على الشعر هو مما زعمه النحويون، وضيقوا واسعاً بهذا.

وإذا وقفنا قليلاً عند الآية التي استشهد بها ابن مالك وهي قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّتِي لَمْ يَلْمَىٰ قُلٌّ إِصْلَاحٌ لَهُمْ حَيْرٌ﴾ يتضح أن (لهم) ليست بمعنى (إليهم)، كما ذكر ابن مالك، فـ(لهم) فيها معنى أنه حق لهم، أي: إن الإصلاح حق لهم وليس فيها معنى الأمر للذي يقدمه، أما (إليهم) ففيها معنى الأمر والدفع تجاههم.

((شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ١٩٢.

فاستدل ابن مالك على جواز حذف الفاء في الشعر والنثر بقراءة طاوس في الآية السابقة، والتقدير أي: أصلح إليهم فذلك خير.

كما استدل بقول الرسول صلى الله عليه وسلم لسعد رضي الله عنه (إنك إن تركت ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة).

وقوله - صلى الله عليه وسلم - لأبي بن كعب: (فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها).

وقوله - صلى الله عليه وسلم - لهلال بن أمية (البينة وإلا حد في ظهرك) (١).

فنلاحظ حذف الفاء من الجواب في الأحاديث السابقة، فالتقدير في الحديث الأول: فهو خير، وفي الحديث الثاني: وإلا فاستمتع بها، وفي الثالث: وإلا فحد في ظهرك.

فابن مالك هنا يرى أن القراءة القرآنية التي قرأ بها طاوس صحيحة ولا تخالف القاعدة النحوية، ولكنها قليلة، بدليل حذف الفاء من الأحاديث السابقة.

مع العلم أن ابن مالك في كتابه شرح التسهيل تابع النحويين، وجعل حذف الفاء خاصًا بالضرورة، حيث قال: "وإذا جاء الجزاء على غير ما هو الأصل فيه وجب اقترانه بالفاء ليعلم ارتباطه بالشرط، وتعلق أداته به، لما لم يكن على وفق ما يقتضيه الشرط، وذلك إذا كان جملة طلبية... أو شرطية

(١) صحيح البخاري، البخاري، كتاب بدء الوحي، ٢/ ١٠٣، ٣/ ١٦٦، ٣/ ٢٣٣، وصحيح مسلم، مسلم، باب الوصية بالثلث، ٥/ ٧١،

نحو: إن تأتني فإن تحدثني أكرمك. أو اسمية نحو: إن تقم فزيد قائم، أو فعلية مصدره بفعل غير متصرف... و ماض مقرون بقد لفظاً أو تقديرًا، أو مقرون بحرف نفي نحو: إن قام زيد فما قام عمرو. أو مضارع مقرون بقد أو حرف تنفيس أو نفي بغير لا أو لم نحو: إن تقم فقد أقوم، أو فسوف أقوم، أو فما أقوم، أو فلن أقوم،

فالفاء في أمثال كل هذا واجبة الذكر، لا يجوز أن تقام الواو وغيرها مقامها، ولا يجوز حذفها إلا في الضرورة^(١).

وقال أيضًا في شرح الكافية الشافية: "وقد تحذف الفاء الواجب ذكرها للضرورة"^(٢).

والذي يظهر لي أن حذف الفاء من الجواب جائز في الشعر والنثر، بدليل قراءة طاوس، وبدليل الأحاديث الواردة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ولكن حذفها في النثر قليل، وليس معنى هذا أن نرفضها، بل من فصاحته وبلاغته صلى الله عليه وسلم أنه يورد كل أوجه اللغة حتى القليل، لكي تُعَلَّم، كما هو الحال هنا.

وبناءً على ما سبق يتضح لنا أن ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح يجيز حذف الفاء من الجواب في النثر بقله وفي الشعر بكثرة، مستدلًا بقراءة طاوس وأحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم.

(١) شرح التسهيل، ابن مالك، ٤ / ٧٦.

(٢) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، محمد بن عبد الله، دراسة وتحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، د.ت، ٣ / ١٥٩٧.

١٠- نصب الفعل الواقع جواباً لـ (لعل)

ذكر الفراء أن القراء اجتمعوا على قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ عبس: ٤.

-وهي قراءة عاصم^(١)- ثم ذكر لو كان بالنصب جواباً لـ(لعل) لكان صواباً^(٢).

فيتضح أن الفراء يجيز قراءة النصب في جواب (لعل)، وإن لم يقرأ بها.

وذكر الزجاج أن مَنْ نصب الفعل بعد (لعل) فعلى أنه جوابها، ومن رفعه فعلى أنه معطوف على الفعل الذي قبله^(٣).

ولم يبين الزجاج موقفه.

وذكر النحاس أن الفراء زعم أنه يجوز النصب ولم يقرأ به، ثم ذكر أن الرواية معروفة عن عاصم أنه قرأ ﴿أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ عبس: ٤ ، بالنصب، والكوفيون يقولون: هو جواب (لعل) ولا يعرف البصريون جواب (لعل) بالنصب، وقد حكوا هم والكوفيون وإيجاب النصب وهو الأمر والنهي والنفي والتمني والاستفهام، وزاد الكوفيون الدعاء، ولم يذكروا جواب لعل مع هذه الأجوبة،

(١) معاني القراءات، الأزهري، ٣/ ١٢١.

(٢) معاني القرآن، الفراء، ٣/ ٢٣٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٥/ ٢٨٣.

ثم ذكر النحاس أنه سأل أبا الحسن علي بن سليمان عنها فقال: ما أعرف للنصب وجهًا وإن كان عاصم مع جلالته قد قرأ به إلا أن (أو) يجوز أن تنصب ما بعدها^(١).

فيتضح مما سبق أن الأخفش الأصغر والنحاس لا يجيزان قراءة النصب -أي: نصب فعل جواب (لعل) -.

وقال مكي: "من نصبه جعله جواب لعل بالفاء لأنه غير موجب فأشبهه التَّمَيِّي والاستقهام وهو غير معروف عند البصريين ومن رفعه عطفه"^(٢).

ونكر الواحدي عند قوله تعالى: ﴿أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ أن الرفع قراءة العامة في (فتنفعه) بالعطف على ما تقدم من المرفوع، ومن نصب فعلى جواب لعل^(٣).

ونكر الزمخشري مثل كلام الواحدي^(٤).

فيتضح من كلامهما أنهما يجيزان قراءة الرفع وقراءة النصب.

أما ابن مالك فإنه يجيز أن يكون جواب (لعل) منصوبًا، حيث قال:

(١) إعراب القرآن، النحاس، ٥ / ٩٤.

(٢) مشكل إعراب القرآن، مكي، ٢ / ٨٠١.

(٣) التفسير البسيط، الواحدي، ٢٣ / ٢١٢.

(٤) الكشاف، الزمخشري، ٤ / ٧٠١.

"والصحيح أن الترجي قد يحمل على التمني، فيكون له جواب منصوب، كقراءة حفص عن عاصم: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ غافر: ٣٦ - ٣٧" (١).

وقال أيضًا:

"وألحق الفراء الرجاء بالتمني فجعل له جوابًا منصوبًا، ويقوله أقول؛ لثبوت ذلك سماعًا" (٢).

وقال أيضًا: "ونظير جواز الرفع والنصب في (فيسب نفسه) جوازهما في ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكِّيٰ ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَىٰ﴾ عبس: ٣ - ٤ نصبه عاصم ورفع الباقون (فتنفعه)، وفي ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ﴾ غافر: ٣٧.

نصبه حفص ورفع الباقون (٣).

فابن مالك يجيز نصب جواب (لعل) مستدلًا بقراءة عاصم السابقة، ومستدلًا أيضًا بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة رضي الله عنها: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا نعس أحدكم وهو يصلي

(١) شرح التسهيل، ابن مالك، ٤ / ٣٤.

(٢) شرح الكافية الشافية، ابن مالك،

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ٢٠٨.

فليرقد حتى يذهب عنه النوم فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس لا يدري لعله يستغفر فيسب نفسه^(١)، (فيسب).

وابن مالك عندما أجاز قراءة عاصم وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم، يرى أن (لعل) مثل (ليت) في حاجتها إلى جواب منصوب، حيث قال بعد حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: " (فيسب) جوابًا لـ (لعل)، فإنها مثل (ليت) في اقتضاءها جوابًا منصوبًا، وهو مما خفي على أكثر النحويين"^(٢).

فابن مالك يرى أن (لعل) تحتاج إلى جواب منصوب، وهذا مما خفي على أكثر النحويين - كما ذكر -.

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن مالك هو الراجح، وهو جواز رفع ونصب جواب (لعل)؛ لأن قراءة النصب قراءة صحيحة وردت في بعض الآيات، وأقرأها اللغويون والنحويون.

وحجة مَنْ قرأ بالنصب تشبيهه الترجي بالتمني، فيكون جوابه منصوبًا.

قال ابن يعيش: "قد قرئت هذه الآية: ﴿فَأَطَّعَ إِلَىٰ آلِهِ مُوسَىٰ﴾

غافر: ٣٧، بالرفع عطفًا على ﴿أَجْلُغُ﴾ غافر: ٣٦

وبالنصب كأنه جواب (لعل) إذ كانت في معنى التمني، كأنه شبه الترجي بالتمني، إذ كان كل واحد منهما مطلوب الحصول مع الشك فيه،

(١) صحيح البخاري، البخاري، كتاب بدء الوحي، ١ / ٦٣، وصحيح مسلم، مسلم، باب

أمر من نعس في صلاته أو استعجم، ٢ / ١٩٠.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ٢٠٨.

والفرقُ بينهما أنَّ الترجِّي توفُّعُ أمرٍ مشكوكٍ فيه أو مظنونٍ، والتمنِّي طلبُ أمرٍ موهومٍ الحصول" (١).

وذكر ابن هشام حتى أن بعض النحويين يزعم أن (لعل)، قد تتضمن معنى (ليت) فتأخذ حكمها، ثم يحملون على هذا الوجه، قوله تعالى: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ﴾ غافر: ٣٧، فيزعمون أن نصب المضارع المقترن بالفاء بسبب تضمن (لعل) معنى (ليت) (٢).

وإن كان كلام ابن هشام فيه معنى أنه لا يؤيد هذا القول، وأنه زعم من بعض النحويين، إلا إنني أرى أنه هو القول الراجح، وهو أن الفعل يُنصب بعد (لعل)؛ لأن فيها معنى التمني، أو لأنها نابت عن ليت، ونيابة حروف المعاني بعضها مكان بعض جائزة وشائعة في العربية، وإذا ناب حرف مكان الآخر أخذ حكمه، بدليل إن ابن عاشور يرى -وأنتفق معه- أنه قد يكون استعار حرف الرجاء إلى معنى التمني، وجعل نصب الفعل بعده دليلاً على ذلك، حيث قال:

"وقد تكون له هاهنا نكتة وهي استعارة حرف الرجاء إلى معنى التمني على وجه الاستعارة التبعية إشارة إلى بعد ما ترجاه، وجعل نصب الفعل بعده قرينة على الاستعارة" (٣).

ثم إن رفض نصب جواب (لعل) أو تخريجه مذهب أهل البصرة، ومعلوم أن المذهب البصري يضيق واسعاً في الاستشهاد فلا يقبلون بعض

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٤ / ٥٧٠.

(٢) أوضح المسالك، ابن هشام، ١ / ٣٤٦.

(٣) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ٢٤ / ١٤٦.

القراءات، أو يخرّجونها على وجه بعيد يوافق مذهبهم، فكأنهم وضعوا القواعد ثم طبقوا النصوص عليها، وما خالف القاعدة التي وضعوها خرجوه وتأولوه. خلافاً لأهل الكوفة الذين يقبلون القراءات والنصوص العربية ثم يضعون القاعدة بناءً عليها.

فيتضح مما سبق أن ابن مالك يقبل قراءة نصب جواب (لعل) وهو بهذا يسير على المذهب الكوفي، ويرى أن (لعل) مثل (ليت) تحتاج جواباً منصوباً، بل ويرى أن هذا الأمر خفي على أكثر النحويين.

والذي أراه أن بعض النحويين ذكروا أن (لعل) قد تتوب عن (ليت) أو تأتي بمعناها، وهذا ما أراه صواباً، ولكن لم أجد مَنْ قال: إن (لعل) مثل (ليت) في حاجتها إلى جواب منصوب إلا ابن مالك.

فابن مالك -كعاداته- يستدل بالقراءات القرآنية ويضع القواعد النحوية وفقاً لها.

١١ - العطف على فعل الشرط بـ(ثم)

أجرى الكوفيون (ثم) مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط^(١).

ونكر السيوطي أن الفعل ينصب بإضمار (أن) جوازاً إذا وقع بين شرط وجزاء بعد الفاء والواو وزاد بعضهم بعد (أو) وزاد الكوفيون بعد (ثم)

(١) شرح التسهيل، ٤ / ٤٥، ومغني اللبيب، ابن هشام، ١ / ١٦١.

(والأحسن التشريك في الجزم، مثاله: إن تأتني فتحدثني أحسن إليك، ومن يأتني ويحدثني أحسن إليه، وإن تترني أو تحسن إليّ أحسن إليك^(١) .

فيتضح مما سبق أنه إذا عطف على فعل الشرط فإن البصريين يجيزون في المعطوف النصب إذا كانت أداة العطف الواو أو الفاء، والكوفيون زادوا (ثم).

أما ابن مالك فقد تابع الكوفيين فقال:

" وأجاز الكوفيون نصب المعطوف على الشرط بـ(ثم) كما في الواو والفاء، ومنه قراءة الحسن^(٢) ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ﴾ النساء: ١٠٠^(٣) .

كما استشهد ابن مالك بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: " لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه"^(٤) .

ثم ذكر في تعليقه على الحديث أنه يجوز في (ثم يغتسل) الجزم عطفًا على (يبولن)؛ لأنه مجزوم الموضع بـ (لا) التي للنهي ولكنه بني على الفتح لتوكيده بالنون، ويجوز فيه الرفع على تقدير: ثم هو يغتسل فيه. ويجوز فيه النصب على إضمار (أن) وإعطاء (ثم) حكم واو الجمع.

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية، مكان النشر: مصر، د.ت، ٢/ ٤٠٠ .

(٢) المحتسب، ابن جني، ١/ ١٩٥ .

(٣) شرح التسهيل، ٤/ ٤٥ .

(٤) صحيح البخاري، البخاري، كتاب بدء الوحي، ١/ ٦٩، وصحيح مسلم، مسلم، باب النهي عن البول في الماء الراكد، ١/ ١٦٢ .

ونظير (ثم يغتسل) في جواز الأوجه الثلاثة قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ ﴾ النساء: ١٠٠، فإنه قرئ بجزم (يدركه) ورفع ونصبه والجزم هو المشهور والذي قرأ به السبعة، وأما الرفع والنصب فشاذان^(١).

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية:

" ثم نهبت على أن الفعل الواقع بعد (ثم) عند الكوفيين كالواقع بعد الواو والفاء في جواز نصبه، ومنه قراءة الحسن: ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ ﴾ النساء: ١٠٠ بالنصب"^(٢).

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن مالك والكوفيون هو الصواب، لأن حروف العطف لها العمل الإعرابي نفسه، والفرق بينها يكون في التعقيب أو التراخي ونحوه.

ثم إنها تتناوب فلا غرابة أن تنوب الفاء عن الواو أو ثم، والعكس، والأمثلة على هذا كثير، منها قول الشاعر^(٣):

كhez الرديني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب

(١) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص ٢٢٠.

(٢) شرح الكافية الشافية، ابن مالك،

(٣) البيت من المتقارب، ومذكور من غير نسبة في شرح التسهيل، ابن مالك، ٣/ ٣٥٥، وارتشاف الضرب، أبو حيان، ٤/ ١٩٨٨، والجنى الداني، المرادي، ١/ ٤٢٧.

قال ابن مالك بعد هذا البيت: " فثم هنا واقعة موقع الفاء التي يعطف بها مفصل على مجمل، لأن جريان الهز في الأنابيب هو اضطراب المهزوز، لكن في الاضطراب تفصيل، وفي الهز إجمال"^(١).

ومعلوم أن جريان السائل في الأنابيب ثم اضطرابه بينهما مدة قصيرة جداً، فكان يناسب هذا حرف الفاء الذي يدل على التعقيب، ومع ذلك جاء الشاعر بحرف (ثم) الذي يدل على التراخي، فمن هنا عُلم أن معنى (ثم) هنا الفاء، ولكن حروف العطف تتناوب.

ف نجد أن ابن مالك يجيز عطف الفعل على فعل الشرط ونصبه، مستدلاً بقراءة الحسن وبحديث الرسول صلى الله عليه وسلم.

١٢ - حذف نون الرفع في حالة الرفع

قال سيبويه:

" وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذف نون الرفع، ذلك قولك: لتفعلنَ ذاك ولتذهبنَ، لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استقلالاً، وتقول: هل تفعلنَ ذاك، تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون، وهم يستقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تحذف، وهم في ذا الموضع أشد استقلالاً للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا، بلغنا أن

(١) شرح التسهيل، ابن مالك، ٣/ ٣٥٥.

بعض القراء قرأ^(١) ﴿أَحْجُونِي﴾ الأنعام: ٨٠، وكان يقرأ^(٢) ﴿فِيمَ نُبَشِّرُونَ﴾ الحجر: ٥٤^(٣).

فواضح من كلام سيبويه السابق أنه يجيز حذف نون الرفع.

وذكر أبو حيان أنه أُحْتَلِفَ في المحذوفة، فقليل: هي نون الرفع، وهو مذهب، واختيار المصنف، ورجح ذلك في شرحه لأنها قد تحذف بدون سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عهد أولى من حذف ما لم يعهد حذفه،

ثم ذكر أن نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد حذفت الضمة تخفيفاً في الفعل في نحو^(٤): ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ البقرة: ٦٧. ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ الأنعام: ١٠٩، في قراءة من سكن^(٥)، وفي الاسم نحو: ﴿وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ﴾ الزخرف: ٨٠، اللام، في قراءة من

(١) قراءة نافع وابن عامر، الكتاب، سيبويه، ٣ / ٥١٩، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج،

٢ / ٢٦٨، وإعراب القرآن، النحاس، ٢ / ٢٤١، ومعاني القراءات، الأزهرى، ١ / ٣٦٧.

(٢) قراءة أهل المدينة، الكتاب، سيبويه، ٣ / ٥٢٠، ومعاني القرآن، الفراء، ٢ / ٤٨، ومجاز القرآن، أبو عبيدة، ١ / ١٣، ٣٥٢، وتأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ١ / ٤٤، ومعاني القراءات، الأزهرى، ١ / ٢٥٤.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٣ / ٥١٩.

(٤) قراءة أبي عمرو، إعراب القرآن، النحاس، ١ / ٥٩، والمحتسب، ابن جني، ١ / ٢٥٧، والبحر المحيط، أبو حيان، ١ / ٤١٤.

(٥) المحتسب، ابن جني، ١ / ٢٢٧.

سكن اللام^(١)، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل، وليؤمن أيضاً حذف نون الوقاية، إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية أولاً لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب، ولأن نون الوقاية لو كانت هي المحذوفة لاحتجنا إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذف نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثانٍ^(٢).

ويتضح أيضاً من نقل أبي حيان لكلام ابن مالك أنه يجيز حذف نون الرفع في حالة الرفع دون سبب.

وذكر السمين الحلبي أن نون الرفع قد تحذف في الفصيح واستشهد بقوله عليه السلام^(٣): "لا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا" ولا فرق بين كونها بعد واوٍ وألفٍ أو ياءٍ، فهذا أصله (تتظاهران) فأدغم وحذفت نونُهُ تخفيفاً^(٤).

أما ابن مالك فتابع سيبويه في جواز حذف نون الرفع حيث ذكر أن أكثر المتأخرين يذهبون إلى أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع، أن ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك، وهو الصحيح^(٥).

(١) المحتسب، ابن جني، ١/ ١٠٩، ١٩٩، ٢/ ٢٥٨، وشرح التسهيل، ابن مالك، ١/ ٥٢، وارتشاف الضرب، أبو حيان، ٢/ ٨٥٠.

(٢) التذليل والتكميل، أبو حيان، ١/ ١٩٢، ١٩٣.

(٣) صحيح مسلم، مسلم، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا...، ١/ ٥٣.

(٤) الدر المصون، السمين الحلبي، ٨/ ٦٨٣.

(٥) شرح التسهيل، ابن مالك، ١/ ٥٢.

فلاحظ من كلام ابن مالك السابق أن سيبويه والأخفش يرون أن نون الرفع هي المحذوفة؛ وعلل لرأيهم أنه قد تُحذف نون الرفع دون سبب على عكس نون الوقاية، وما حُذف دون سبب فالأولى حذفه وإبقاء الذي لا يُحذف، ثم إن نون الرفع نائبة عن الضمة، والضمة قد تُحذف تخفيفاً، فالنائب عنها هو الأولى بالحذف، ثم إن حذف نون الرفع يومن معه نون الوقاية، كما أن حذف نون الوقاية سيجبرنا إلى كسر نون الرفع.

ونكر في شواهد التوضيح والتصحيح أن حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه.

واستدل على ذلك بقوله: (لا يقرونا) وقولهم: (بلغنا أنك تصليهما) وقوله: (لم تأذني له؟)، والأصل: لا يقروننا، وتصلينهما، وتأذنين.

ثم بين سبب هذا الحذف وهو كراهية تفضيل النائب على المنوب عنه، وذلك أن النون نابت عن الضمة، والضمة قد حذفت لمجرد التخفيف كقراءة أبي عمرو بتسكين راء، ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ الأنعام: ١٠٩ و ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ البقرة: ٦٧، و ﴿وَيَنْصُرُكُمْ﴾ التوبة: ١٤، وكقراءة غيره ﴿وَبِعُولَتُهُنَّ﴾ البقرة: ٢٢٨ و ﴿وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ﴾ الزخرف: ٨٠، بتسكين التاء واللام.

فلو لم تعامل النون بما عوملت الضمة من الحذف لمجرد التخفيف لكان في ذلك تفضيل للنائب على المنوب عنه.

ومن حذفها لمجرد التخفيف قراءة الحسن^(١) ﴿يُورَ نَدَعُوا كُلَّ أُنَاسٍ

بِأَمَلِهِمْ﴾ الإسراء: ٧١

وقراءة يحيى بن الحارث الزماري^(٢): ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهِرَا﴾

القصص: ٤٨ ، والأصل: قالوا أنتما ساحران تتظاهران فحذف المبتدأ ونون الرفع، وادغم التاء في الظاء^(٣).

وقال أيضًا: "ومن حذف النون لمجرد التخفيف ما رواه البغوي من

قول النبي - صلى الله عليه وسلم - (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا)، وما ذكر أبو الفرج في "جامع المسانيد" من قول وفد عبد القيس (وأصبحوا يعلمونا كتاب الله).

ومن استعمال هذا الحذف في النظم قول أبي طالب^(٤):

فإن سر قومًا بعض ما قد صنعتم ستحتلبوها لاقًا غير باهل

(١) وهي قراءة الحسن، معاني القرآن، الفراء، ٢ / ١٢٧، والكشاف، الزمخشري، ٢ / ٦٨٢.

(٢) معاني القرآن، الفراء، ٢ / ٣٠٧، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٤ / ١٤٨، ومعاني القراءات، الأزهرى، ٢ / ٢٥٣.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ٢٢٨، ٢٢٩.

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو مذكور في شرح التسهيل، ابن مالك، ١ / ٥٣، والتذييل والتكميل، أبو حيان، ١ / ١٩٥، والدر المصون، السمين الحلبي، ٣ / ٢٤٨.

ومنه قول الراجز^(١):

أبيتُ أسري وتببتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي^(٢)

والذي يظهر لي أن حذف نون الرفع في حالة الرفع جائز، لأنه قد قرئ به كما في الآيات السابقة، ثم إنه لغة بعض قبائل العرب الذين يخفون بحذف النون في حالة الرفع كما في الأحاديث السابقة،

وقد ذكر ابن عاشور معلقاً على قراءة نافع في قوله تعالى: ﴿فِيمَ

تَبَيَّرُونَ﴾ الحجر: ٥٤

أن حذف نون الرفع وحذف ياء المتكلم أن كل ذلك تخفيفٌ فصيح^(٣).

فابن مالك يجيز حذف نون الرفع في حالة الرفع كما في حديث عقبة بن عامر قال قلنا للنبي صلى الله عليه وسلم إنك تبعثنا فننزل بقوم لا يقرونا^(٤).

(١) هذا البيت مجهول النسبة، شرح التسهيل، ابن مالك، ١/ ٥٣، ولسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم، الناشر: دار صادر - بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، فصل الدال المهملة، ١٠/ ٤٢٦.

(٢) البيت من بحر الرجز، شواهد التوضيح، ابن مالك، ص ٢٢٩، ٢٣٠.

(٣) التحرير والتنوير، ١٤/ ٥٩.

(٤) صحيح البخاري، البخاري، كتاب بدء الوحي، ٣/ ١٧٢.

وكما في قول ابن عباس والمِسُور بن مخرمة وعبد الرحمن بن أزهر رضي الله عنهم لرسولهم إلى عائشة رضي الله عنها يسألونها عن الركعتين بعد العصر (بلغنا أنك تصليهما) (١).

وقول مسروق لعائشة رضي الله عنها: لم تأذني له (٢).

واستدل على صحة ما ذهب إليه بالقراءات القرآنية المذكورة سابقاً.

وهنا نلاحظ أن ابن مالك يجعل القراءات القرآنية هي الأصل، ثم يضع القاعدة عليها في كثير من المواضع كما في هذا الموضوع، ولا يقتصر على السماع كما فعل بعض النحويين، الذين قصروا حذف نون الرفع في حالة الرفع على السماع، وما ذهب إليه ابن مالك هو الأصل ويحسب له.

١٣ - نصب المضارع المعتل بالياء بعد اللام

ذكر الزمخشري أن المضارع ينتصب بـ(أن) مضمرة بعد اللام (٣).

وقال ابن يعيش:

" اعلم أن الفعل ينتصب بعد هذه الأحرف التي نكرها، وهي خمسة، منها: اثنان من حروف الجرّ، وثلاثة من حروف العطف، وهما: (حَتَّى)، واللام، وذلك قولك: سرت حتى أدخلها، وجئتك لتكرمني، فالفعل بعد هذه الحروف ينتصب بإضمار (أن) لا بها نفسها" (٤).

(١) صحيح البخاري، البخاري، كتاب بدء الوحي، ٢ / ٨٨.

(٢) شواهد التوضيح، ابن مالك، ص ٢٢٨.

(٣) المفصل، الزمخشري، ص ٣٢٥.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، ٤ / ٢٣٠.

ونذكر أبو حيان أن (لام كي) سميت بذلك؛ لأنها للسبب كما أن كي للسبب، وهي عند البصريين حرف جر يجوز أن يأتي بعدها (أن) أو (كي)^(١).

فالنصب بعد لام كي عند البصريين بإضمار (أن).
أما الكوفيون فيرون أن اللام هي الناصبة بنفسها^(٢).
وأورد ابن الحاجب أن النصب بأن، ولن، وإذن، وكي، وبأن مقدرة بعد حتى، ولام كي، ولام الجحود، والفاء، والواو، وأو^(٣).
فيتضح مما سبق أن النحويين اتفقوا على نصب المضارع بعد لام التعليل أو لام كي، سواءً بـ(أن) مضمرة أو باللام نفسها.
ومعلوم أن علامة نصب المضارع الفتحة إذا كان صحيحاً أو معتلاً بالياء.

أما ابن مالك فقد أجاز تسكين الياء في المضارع المنصوب بعد اللام.
حيث قال: "وهي لغة مشهورة أعني: تسكين الياء المفتوحة، ومنه قراءة الحسن^(٤): ﴿وَدَرُّوْا مَا بَقِيَ﴾ (وذروا ما بقي) البقرة: ٢٧٨ ، وقراءة الأعمش^(٥): ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَرْمًا﴾ (فنسي) طه: ١١٥.

(١) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٤ / ١٦٥٩.

(٢) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٤ / ١٦٦٠.

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الاسترلابادي، ٤ / ٣٠.

(٤) المحتسب، ابن جني، ١ / ١٤١، والواحدي، التفسير البسيط، ١٥ / ١٧٣، الكشاف، الزمخشري، ٣٢٢.

(٥) المحتسب، ابن جني، ٢ / ٥٩، البحر المحيط، أبو حيان، ٦ / ٢٥٠.

ومنه ما روي عن أبي عمرو^(١) من إجازة: ﴿ثَانِي أَثْنَيْنِ﴾ التوبة: ٤٠ ، بالسكون^(٢).

ثم ذكر ابن مالك أنه قد تكون اللام لام الأمر، وثبتت الياء في الجزم إجراءً للمعتل مجرى الصحيح، كقراءة قنبل^(٣) ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ يوسف: ٩٠^(٤).

فابن مالك يجيز تسكين المضارع المنصوب، كما استدل أيضًا بقوله صلى الله عليه وسلم: (قوموا فأصل لكم)^(٥)، بحذف الياء وبثبوتها مفتوحة وساكنة^(٦).

والذي يظهر لي أن ابن مالك جانبه الصواب، لأن الآيات التي استشهد بها ليست مضارع منصوب، فقوله: (بقي) فعل ماض، أما قوله تعالى: (فنسي) أيضًا فعل ماض، وقوله تعالى: (ثاني) اسم فاعل، أما (يتقي) ففعل مضارع مجزوم.

أما الحديث الذي استشهد به فورد بحذف الياء وإن كان ورد بثبوتها، ثم إن المضارع الذي في الحديث هو جواب للطلب وهو فعل الأمر الذي سبقه.

(١) المحتسب، ابن جني، الدر المصون، السمين الحلبي، ٦ / ٥١.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ٢٤٤.

(٣) البحر المحيط، أبو حيان، ٤ / ٢١١، ومغني اللبيب، ابن هشام، ١ / ٩١٦.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ٢٤٤.

(٥) صحيح البخاري، البخاري، كتاب بدء الوحي، ١ / ١٠٧.

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، ص ٢٤٣.

ثم إن ابن مالك قال في أحد كتبه: "تظهر (أن) وتضم بعد عاطف الفعل على اسم صريح، وبعد لام الجر غير الجحودية، ما لم يقرن الفعل بلا بعد اللام فيتعين الإظهار"^(١).

كما أن القراءات القرآنية التي استشهد بها ابن مالك شاذة، وقد نقل ابن جني عن أبي العباس أنه قال في تسكين الياء المنصوبة: إنها ضرورة، يقول:

"كان أبو العباس يذهب إلى أن إسكان هذه الياء في موضع النصب من أحسن الضرورات"^(٢).

ثم إن القراءات القرآنية هي صحيحة في ذاتها، ولكن ليس بالضرورة القياس عليها.

فابن مالك في شرح التسهيل يرى نصب المضارع بعد لام التعليل، ومعلوم أن نصب المضارع بإثبات الفتحة على آخره، ولم يذكر تسكين آخر المضارع إلا في شواهد التوضيح.

فيتضح مما سبق أن ابن مالك يقبل القراءات القرآنية ويتوسع فيها، ثم يضع القاعدة.

(١) شرح التسهيل، ابن مالك، ٤ / ٤٨.

(٢) المحتسب، ابن جني، ١ / ١٢٦، ٢٠٩، ٢٨٩.

الخاتمة

في نهاية هذا البحث توصل الباحث إلى عدد من النتائج هي ما يأتي:

- ١- يجيز ابن مالك بقاء الفعل مرفوعاً بعد (إما) الشرطية.
- ٢- يقبل ابن مالك القراءات القرآنية ويبني القاعدة النحوية عليها.
- ٣- أحياناً يكون لابن مالك رأيان مختلفان؛ فيقول برأي في (شواهد التوضيح)، ويقول بغيره في (شرح التسهيل) أو (شرح الكافية الشافية).
- ٤- أجاز ابن مالك حذف التنوين من المضاف وحذف المضاف إليه مستدلاً ببعض القراءات القرآنية وبعض الأحاديث الشريفة.
- ٥- ابن مالك يجيز رفع المستثنى الذي بعد كلام تام موجب مستدلاً بقراءة ابن كثير وأبي عمرو.
- ٦- يرى ابن مالك أنه لا بأس في حذف همزة الاستفهام في النثر والشعر.
- ٧- يقبل ابن مالك القراءات القرآنية، حتى وإن خالفت القاعدة النحوية، أو كان فيه وجه أقوى، وهذا من تأدبه مع القراءات القرآنية.
- ٨- يرى ابن مالك أنه يجوز أن يكون لـ(لعل) جواباً منصوباً مثل (ليت)، بل يرى أن هذا خفي على أكثر النحويين.
- ٩- أجاز ابن مالك حذف نون الرفع من الفعل بدون سبب.
- ١٠- يعتد ابن مالك كثيراً بالسماع ثم يبني عليه القاعدة، وهو بهذا أقرب للكوفيين.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، محمد بن يوسف، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ.
- الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، د.ط، د.ت.
- إعراب القرآن، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ.
- أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، عثمان بن عمر، تحقيق: فخر صالح سليمان قدرة، الناشر: دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩ هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الانتباري، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد، الناشر: دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، عبد الله، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.
- البحر المحيط، أبو حيان، محمد بن يوسف، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٠ هـ.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، محمد بن بهادر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة، بيروت، د.ط، ١٣٩١ هـ.

- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.
- التبيان في إعراب القرآن، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، د.ت.
- التحرير والتنوير، ابن عاشور، محمد الطاهر، الناشر: الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان، محمد بن يوسف، تحقيق: حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١، د.ت.
- التفسير البسيط، الواحدي، علي بن أحمد، تحقيق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠هـ.
- الجامع الصحيح، البخاري، محمد بن إسماعيل، الناشر: دار الشعب، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ابن أم قاسم، موقع الورّاق، <http://www.alwarraq.com>.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ.
- الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، د.ط، د.ت.
- شرح التسهيل، ابن مالك، محمد بن عبد الله، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٤١٠هـ.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، محمد بن عبد الله، دراسة وتحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.
- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، يعيش بن علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، الحسن بن عبد الله، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٨م.
- شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ لِمَشْكَلاتِ الجامعِ الصَّحِيحِ، ابن مالك، محمد بن عبد الله، تحقيق: طه محسن، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، الناشر: دار الجيل بيروت، دار الأفاق الجديدة، بيروت، د.ط، د.ت.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الحنفي، بدر الدين العيني، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠م.
- الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ.

- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، محمود بن عمرو، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم، الناشر: دار صادر - بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- اللع في العربية، ابن جنبي، أبو الفتح عثمان، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ط، ١٩٧٢م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة، معمر بن المثنى، محمد فواد سزكين، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٣٨١هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنبي، أبو الفتح عثمان، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط١، ١٤٢٠هـ.
- المحرر الوجيز، ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار النشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ.
- مشكل إعراب القرآن، القيسي، مكي بن أبي طالب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
- معاني القراءات، الأزهرري، محمد بن أحمد، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ.

- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، إبراهيم بن السري، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ.
- معاني القرآن، الفراء، يحيى بن زياد، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط ١، د.ت.
- معاني القرآن، النحاس، أحمد بن محمد، تحقيق: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٩ هـ.
- مغني اللبيب، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط ٦، ١٩٨٥ م.
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، تحقيق: علي بو ملح، الناشر: مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م.
- المقتضب، المبرد، محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، الناشر: المكتبة التوفيقية، مكان النشر: مصر، د.ت.

Bibliography

- airtishaf aldarb min lisan alearbi, 'abu hayan, muhamad bin yusif, tahqiq washarh wadirasatu: rajab euthman muhamad, murajaata: ramadan eabd altawabi,alnaashir: maktabat alkhanji bialqahirati, ta1, 1418h.
- al'usul fi alnuhu, aibn alsaraji, 'abu bakr muhamad bin alsuray, tahqiq: eabd alhusayn alfatli,alnaashir: muasasat alrisalati, lubnan, bayrut, du.ta, da.t.
- 'iierab alqurani, alnuhas, 'abu jaefar 'ahmad bin muhamad, wade hawashih waealaq ealayhi: eabd almuneim khalil 'iibrahim,alnaashir: manshurat muhamad eali bydun, dar alkutub aleilmiaati, bayrut, ta1, 1421h.
- 'amaliun abn alhajibi, abn alhajibi, euthman bin eumri, tahqiq: fakhr salih sulayman qadaratu,alnaashir: dar eamar, al'urdun, dar aljili, birut, 1409h.
- al'iinsaf fi masayil alkhilaf bayn alnahwiayn albasariiyin walkufiyyin, alainbari, 'abi albarakat eabd alrahman bin muhamad,alnaashir : dar alfikri, dimashqa, du.ta, da.t.
- 'awdah almasalik 'iilaa 'alfiat aibn malk, aibn hisham, eabd allah, dirasat watahqiqu: yusif alshaykh muhamad albiqaeii,alnaashir: dar alfikr liltibaeat walnashr waltawziei, du.ti, da.t.
- alburhan fi eulum alqurani, alzarkashi, muhamad bin bhadir, tahqiq : muhamad 'abu alfadl 'iibrahim,alnaashir : dar almaerifati, bayrut, du.ti, 1391h.
- tawil mushkil alqurani, abn qutaybata, 'abu muhamad eabd allh bin muslama, tahqiq:

- 'iibrahim shams aldiyn,alnaashir: dar al kutub aleilmiati, bayrut, lubnan, du.ta, da.t.
- altibyan fi 'iierab alqurani, aleakbiri, 'abu albaqa' eabd alllh bin alhusayn, eali muhamad albijawi,alnaashir : eisaa albabii alhalabi washarakah, du.ti, da.t.
 - altahrir waltanwiri, abn eashur, muhamad altaahir,alnaashir : aldaar altuwnusiat lilnashri, tunis, 1984m.
 - altadhyil waltakmil fi sharh kutab altashili, 'abu hayan, muhamad bin yusif, tahqiq: hasan hindawi,alnaashir: dar alqalam - dimashq (min 1 'iilaa 5), wabaqi al'ajza'i: dar kunuz 'iishbilya, ta1, da.t.
 - altafsir albasiti, alwahidi, eali bin 'ahmadu, tahqiq: 'asl tahqiqih fi (15) risalat dukturat bijamieat al'iimam muhamad bin saeud, thuma qamat lajnat eilmiat min aljamieat bisabkih watansiqihi,alnaashir: eimadat albahth aleilmii - jamieat al'iimam muhamad bn sueud al'iislamiati, ta1, 1430h.
 - aljamie alsahihi, albukhari, muhamad bin 'iismaeil,alnaashir : dar alshaebi, alqahirati, ta1, 1407h.
 - aljanaa aldaanii fi huruf almaeani, almuradi, abn 'um qasami, mawqie alwrraq, <http://www.alwarraq.com>.
 - khizanat al'adab walb libab lisan alearb, albaghdadii, eabd alqadir bin eumr, tahqiq washarha: eabd alsalam muhamad harun,alnaashir: maktabat alkhanji, alqahirat, ta4, 1418h.
 - alkhasayisu, aibn jini, 'abu alfath euthman, tahqiq : muhamad eali alnajar,alnaashir: ealim al kutab, bayrut, du.ta, da.t.

- aldr almasuwn fi eulum alkitaab almaknuni, alsamin alhalabi, 'ahmad bin yusif, tahqiq: 'ahmad muhamad alkharrati,alnaashir: dar alqalami, dimashqa, du.ta, da.t.
- sharah altashila, abn malk, muhamad bin eabd allah, tahqiq: eabd alrahman alsayidu, muhamad badawi almakhtuni,alnaashir: hajr liltibaeat walnashr waltawzie wal'iielani, ta1, 1410h.
- sharh alkafiat alshaafiat, aibn malk, muhamad bin eabd allah, dirasat watahqiq : eabd almuneim 'ahmad huraydi,alnaashir: jamieat 'umi alquraa markaz albahth aleilmii wa'iihya' alturath al'iislami kuliyyat alsharieat waldirasat al'iislamiati.
- sharah almufasal lilzumakhshiri, abn yaeishu, yaeish bin eulay, dar alkutub aleilmiati, bayrut, lubnan, ta1, 1422h.
- sharh kitab sibwyhi, alsiyrafi, alhasan bin eabd allah, tahqiq: 'ahmad hasan mahdili, eali sayid eulay,alnaashir: dar alkutub aleilmiati, bayrut, lubnan, ta1, 2008m.
- shawahid alttawdyh walttashyh limushkilat aljamie alssahyh, abn malk, muhamad bin eabd allah, tahqiq: tah muhsinu,alnaashir: maktabat abn taymiati, ta1, 1405h.
- shih muslimin, muslim bin alhajaajalniysaburi,alnaashir : dar aljil bayrut, dar al'afaq aljadidati, bayrut, du.ta, da.t.
- eumdat alqariy sharh sahih albukhari, alhanafii, badr aldiyn aleayni,alnaashir: dar 'iihya' alturath allearabi, bayrut, du.ta, da.t.

- alkafyt fi eilm alnuhuw, abn alhajibi, jamal aldiyn bin euthman, tahqiq: salih eabd aleazim alshaaeiri,alnaashir: maktabat aladab, alqahirati, ta1, 2010m.
- alkitabi, sibwyhi, eamru bin euthman, tahqiq: eabd alsalam muhamad harun,alnaashir: maktabat alkhanji, alqahirati, ta3, 1408h.
- alkashaf ean haqayiq ghawamid altanzil, alzumakhshari, mahmud bin eamru,alnaashir: dar alkitaab alearabii, bayrut, ta3, 1407h.
- lisan alearabi, abn manzuri, muhamad bin mukram,alnaashir: dar sadir - bayrut, ta3, 1414h.
- allamae fi alearabiati, abn jini, 'abu alfath euthman, tahqiq : fayiz faris,alnaashir : dar alkutub althaqafiati, alkuaytu, du.ti, 1972m.
- mjaz alqurani, 'abu eubaydata, mueamar bin almuthanaa, muhamad fawad sazgyn,alnaashir: maktabat alkhanjaa, alqahirati, ta1, 1381h.
- almuhtasib fi tabyin wujuh shawadhi alqira'at wal'iidah eanha, aibn jini, 'abu alfath euthman,alnaashir: wizarat al'awqaf-almajlis al'aelaa lilshuywn al'iislamiati, ta1, 1420h.
- almuharir alwujiz, aibn eatiat, 'abu muhamad eabd alhaqi bin ghalb, tahqiq : eabd alsalam eabd alshaafi muhamad, dar alnashra: dar alkutub aleilmiati, lubnan, ta1, 1413h.
- mushkil 'ierab alqurani, alqaysi, mikiy bin 'abi talib, tahqiq: hatim salih aldaamin,alnaashir: muasasat alrisalati, bayrut, ta2, 1405h.
- maealim altanzil fi tafsir alqurani, albughwi, 'abu muhamad alhusayn bin maseud, tahqiq: eabd alrazaaq almahdi,alnaashir : dar 'iihya' alturath alearabi, bayrut, ta1, 1420h.

- maeani alqira'ati, al'azhari, muhamad bin 'ahmadu,alnaashir: markaz albu huth fi kuliyyat aladab - jamieat almalik saeud, almamlakat alearabiat alsaeeudiati, ta1, 1412h.
- maeani alquran wa'ierabuhu, alzujaaji, 'iibrahim bin alsiri, tahqiqu: eabd aljalil eabduh shalabi,alnaashir: ealim alkitab, bayrut, ta1, 1408h.
- maeani alqurani, alfara', yahyaa bin ziad, tahqiqu: 'ahmad yusif alnajati, muhamad eali alnajaar, eabd alfataah 'iismaeil alshalabi,alnaashir: dar almisriat liltaalif waltarjamat, masr, ta1, da.t.
- maeani alqurani, alnuhas, 'ahmad bin muhamad, tahqiqu: muhamad eali alsaabuni,alnaashir: jamieat 'umi alquraa, makat almukaramati, ta1, 1409h.
- mighni allibib, abn hishami, eabd allh bin yusif, tahqiqu: mazin almubarak wamuhamad eali hamd allah,alnaashir : dar alfikri, bayrut, ta6, 1985m.
- almufasal fi saneat al'ierabi, alzamaxshari, 'abu alqasim mahmud bin eamrw, tahqiqu: eali bu malham,alnaashir: maktabat alhilal, bayrut, ta1, 1993m.
- almuqtadabi, almubardi, muhamad bin yazid, tahqiqu: muhamad eabd alkhaliiq eazimatu,alnaashir: ealim alkitab, bayrut, du.ta, da.t.
- hamae alhawamie fi sharh jame aljawamiei, alsuyuti, eabd alrahman bin 'abi bakr, tahqiq : eabd alhamid hindawi,alnaashir : almaktabat altawfiqiati, makan alnashr : masr, da.t.